

دفاع عن صحيح البخاري دفاع عن السنة المشرفة

A defense of Sahih al-Bukhari is a defense of the honorable
Sunnah

حميد قوفي*

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر، قطر g.abdulhamid@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2022/08/24 تاريخ القبول: 2022/11/01 تاريخ النشر: 2023/01/26

الملخص:

هذا البحث يعني ببيان الغاية من الطعن في "البخاريّ وجامعه"؛ فهو بالقصد والمآل محاولة لإقصاء "السنة" وزحزحة مصدريتها، وتفكيكها وهي المرجعية لهذه الأمة ومصدرٌ وغيها. والهدف منه ليس إقامة الأدلة على صحة الجامع أو بيان مكانته، أو الجواب عن الأحاديث التي انتقدت عليه، بل ينحصر في الردّ على من ظنّ أوزعم أنّ البخاري روى أحاديث باطلة معنى ودلالةً وتفرد بها، وأوهم أنه هو المسؤول عنها، ويكتسي البحث أهمية تتجلى فيما يلي: 1- تبرئة البخاري مما رمي به من الكذب والاختلاق للأحاديث. 2- تحصين العامة من تلك الشبهات المغرضة لإسقاط مصدر الهوية، وتشويه السنة المشرفة مرجعية الأمة. 3- تعرية هؤلاء الطاعنين باسم المنهج النقدي والحرية الفكرية. ومنطلق هذا البحث إشكاليات متعددة تتضمن أسئلة، منها: هل البخاري معصوم؟ هل يوجد في جامعه حديث تفرد بروايته ولم يروه غيره؟ هل يوجد فيه حديث تفرد بتصحيحه؟ هل فيه حديث أخطأ فيه وردّه النقاد في زمانه أوسكتوا عنه؟ هل تفرد البخاريّ برسم شروط الصحيح دون غيره من الأئمة؟ ما قيمة المستخرجات على صحيح البخاريّ؟ كيف سلّم المنتقدون المعاصرون لصحيح البخاريّ بصحة تعقبات الدارقطني - أو غيره - دون مناقشة لذلك؟

وقد أجاب البحث عن كل هذه الأسئلة بما هو مناسب في مثل هذه الدراسات النقدية.

الكلمات المفتاحية: دفاع، صحيح البخاري، السنة المشرفة، النقد.

Abstract:

This research is concerned with clarifying the purpose of the criticizing Imam al-Bukhari and *al-Jami' al-Sahih* book. This paper see that is an intentional and purposely attempt to exclude, displace the authenticity, and dismantle the *Sunnah*. Especially, *Sunnah* is a reference and a source consciousness. For the Muslim *Umma*.

The aim of this paper is not to establish evidence for the authenticity of *al-Jami' al-Sahih* or to clarify its position, or to answer to criticisms of some of his hadiths. Rather, it is limited to responding to those who thought or claimed, that al-Bukhari, uniquely, narrated invalid hadiths in meaning and significance as well as his responsibility of that.

The research is of importance, because of the following:

1. Al-Bukhari acquitted of charges that he was lying and fabricating hadiths.
2. Protecting the public from these malicious suspicions, which intend to exclude and distort the *Sunnah* as source of identity and authority for the entire *Ummah*.
3. Uncovering the appellants who use the name of the criticism approach and intellectual freedom.

The starting point of this paper is a number of problems manifested in the following questions:

- Is Bukhari infallible?
- Is there a hadith in his *al-Jami' al-Sahih* that he was the only narrator, and now one else narrated the same hadith?

- Is there a hadith that he was the only one who authenticate it?
- Is there a hadith in which he was mistaken and the hadith criticizers of his time rejected it or were silent about it?
- Did al-Bukhari formulate the conditions of the authentic hadith without other imams?
- What is the value of the extracts on *Sahih Al-Bukhari*?
- How did contemporary criticizers of Sahih al-Bukhari accept the authenticity of the comments of al-Daraqutni - or others - without discussion?

This paper has answered all these questions in an appropriate way that corresponds to such criticism studies.

Keywords: defense, Sahih al-Bukhari, Sunnah, criticism.

مقدمة:

ليس عبثاً أن يحصر المستشرقون وأتباعهم من الحداثيين والعلمانيين - وغيرهم - مشروعهم النقدي للسنة النبوية المشرفة على ثلاث ركائز من نقلة الحديث: "أبوهريرة"، و"الزهري"، و"البخاري". وليس تخفى الغاية من هذا التركيز على هؤلاء، فأبوهريرة راوية الإسلام الأول، والزهري جامع السنة الأول في زمانه، والبخاري محرر صحيح الحديث. [فأبوهريرة روى، والزهري جمع، والبخاري صحح].

ومما يؤسف له أن طائفة من أبناء هذه الأمة اتبعوا خطوات هؤلاء العابثين بدعوى النقد وعدم التحجير على العقل، وباسم الحرية الفكرية، وأن الله وهبهم عقولا لاستخدامها في التمييز بين الحق والباطل وبين الصواب والخطأ - وهو حق بلا شك -، لكنهم لم يتبعوا سبيل العارفين أهل الاختصاص بعلم الحديث ورواياته، فخرجت دراساتهم وبحوثهم وآراؤهم على خلاف ما يعرفه المختصون العارفون.

ومقالتي هذه تخصّ "البخاريّ وجامعه"، أبيّن فيها الغاية من الطعن فيه؛ وهي بالقصد والمآل إقصاء "السنة" وزحزحة مصدريّتها، وتفكيكها وهي المرجعية لهذه الأمة ومصدرُ وعيها.

فالهدف من هذه المقالة ليس إقامة الأدلة على صحّة الجامع أو اتفاق الأمة على ذلك، أو بيان مكائنته، أو الجواب عن الأحاديث التي انتقدت عليه، بل غرضي هو الردّ على من ظنّ أوزعم أنّ الإمام البخاري روى أحاديث باطلة معني ودلالةً وتفرد بها، وأوهم أنه هو المسؤول عنها، وعلى من ظنّ أن الجامع الصحيح هو المصدر الأوحّد لهذه الأمة في تديّتها بعد القرآن، فإذا أسقط بقي للمسلمين القرآن، فضايعوا بعده فضلوا وأضلّوا، فالهدف الذي أرمي إليه إذن هو التأكيد على الغرض الحقيقي للطعن في البخاريّ وجامعه.

أهمية البحث: ويكتسي هذا البحث أهمية كبرى تتجلى فيما يلي:

أولاً: في تبرئة الإمام البخاري مما رمي به من الكذب والاختلاق للأحاديث، وهذا حق وواجب ودين على الأمة.

ثانياً: في تحصين العامة من تلك الشبهات المغرضة لإسقاط مصدر الهوية، وتشويه السنة المشرفة مرجعية الأمة.

ثالثاً: تعرية هؤلاء الطاعنين باسم المنهج النقدي والتنوير والحرية الفكرية، وهم في الحقيقة لا صلة لهم بكل ذلك.

أما إشكالية البحث فهي كلّ الأسئلة الآتية التي أطرحها في هذا البحث، وأرجو أن يتمّ تحريرها بما هو مناسب في مثل هذه المناسبات العلميّة:

1- هل الإمام البخاري معصوم؟

2- هل يوجد في صحيح البخاريّ حديث نفرد بتصحيحه؟

3- هل يوجد في صحيح البخاريّ حديث ردّه النقاد في زمانه أو أخطأ فيه وسكتوا عنه؟

4- هل تفرّد البخاريّ برسم شروط الصحيح دون غيره من أئمة الحديث؟

5- هل يوجد في صحيح البخاريّ حديث تفرّد بروايته ولم يروه غيره؟

6- ما قيمة المستخرجات على صحيح البخاريّ؟

7- كيف سلّم المنتقدون المعاصرون لصحيح البخاريّ بصحّة تعقّبات الدارقطني-أوغیره- دون مناقشة لذلك؟

8- ألا يعلم هؤلاء المنتقدون لصحيح البخاريّ أنّ من قطع بصحّته وجزم بسلامة منهجه هم أكثر الفقهاء وعلماء أصول الفقه المختصّون في الدلالات والمقاصد وغير ذلك من قضايا فقه المتنون؟

وهذه الأسئلة هي موضوع البحث، يسعى لوضع إجابات علمية عنها.

خطة البحث: رسمت الخطة وفق مفردات الإشكالية، فكل قضية تعد مبحثا علميا، فخرجت في ثمانية مباحث.

الدراسات السابقة: كثرت الدراسات والبحوث والكتب في مناقشة الشبهات الموجهة للإمام البخاري وجامعه، وبلغت حدا يصعب حصره في هذه الورقات، غير أن ما أقدمه أحسب أنه جديد من حيث الطرح والمناقشة، وربما الفكرة في ذاتها، إذ لم أقف على دراسة أكاديمية تناولت الموضوع بالمنهجية التي اتبعت، وأرجو أن يكون ما كتبتّه إضافة ولو كانت جزئية، لكن قد تشكل مع غيرها من الدراسات كمّا معرفيا مهمّا يشكل مع الوقت قناعة فكرية لدى المشكّكين خاصة.

منهجية البحث: غلب على البحث المنهج التحليلي والمنهج النقدي، حيث حلل الأطروحات المعاصرة في نقد صحيح البخاري والطعن في صحته ومصادقية جامعه، ثم نقدها نقدا علميا، ويرى الباحث أنه قد أجاب عما طرحه من تلك الانتقادات بأدوات علمية مناسبة.

تمهيد

إننا - ابتداءً - عندما نقول: هذا حديث صحيح رواه البخاري، أوصححه البخاري، فإن ذلك لا يعني أنه أول من صححه، بل نقول ذلك ونريد أن الحديث في صحيح البخاري إنما هو علامة على صحته لا أن البخاري هو من اكتشف ذلك وحده، وفات من قبله، ولعله يشهد لهذا قول الإمام البخاري نفسه: "ما أدخلت في كتابي الجامع هذا إلا ما صح، وتركت من الصحاح لحال الطول"، فلم يقل إلا ما اجتهدت في تصحيحه. وكذا ما روى الفريزي عن البخاري قال: (ما أدخلت في الصحيح حديثاً إلا بعد أن استخرت الله تعالى، وتيقنت صحته)⁽¹⁾. فمثلاً: حديث "النيات" رواه البخاري عن الحميدي عن سفيان عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص الليثي عن عمر بن الخطاب، وهذا الحديث بهذا الإسناد صحيح قبل البخاري، حيث أخرجه الحميدي في مسنده، فالبخاري إنما رواه لأنه ينطبق على شروطه التي اشترطتها، وهكذا سائر الأحاديث التي أخرجها فهي تنطبق على شروطه التي رسمها، مع التذكير أن الحديث قد يروى بأسانيد متعددة لكن الإمام البخاري قد لا يعتد إلا بطريق واحد أو طريقين اجتمعت فيه الأوصاف التي شرطها في كتابه الجامع، فهو ينتقي ما يتطابق مع شروطه، وجعل هذه الأحاديث أصولاً في الكتاب. ومن هنا نقول لأولئك الطاعنين في صحيح البخاري إن الأحاديث التي أخرجها البخاري في جامعهم إنما كانت صحيحة قبله، لا أنه هو من وضع لها شروطاً اختص بها فصححها بعد أن لم تكن صحيحة، بل كانت صحيحة مستوفية لشروط القبول قبله، وما كان عليه إلا أن انتقى من هذه الأحاديث ما يوافق شروطه، بدليل وجود أحاديث صحيحة عند غيره لم يروها؛ لأنه لم يلتزم الاستيعاب، وأنها لا توافق شرطه أويراها ضعيفة. قال الإمام ابن تيمية: (ومثل هؤلاء الجهال يظنون أن الأحاديث التي في البخاري ومسلم إنما أخذت عن البخاري ومسلم كما يظن مثل ابن الخطيب ونحوه ممن لا يعرف حقيقة الحال وأن البخاري ومسلم كانا يروج عليهما أو كانا يعتمدان الكذب، ولا يعلمون أن قولنا رواه البخاري ومسلم علامة لنا على ثبوت صحته لا أنه كان صحيحاً بمجرد رواية البخاري ومسلم، بل أحاديث البخاري ومسلم رواها غيرهما من العلماء والمحدثين من لا يحصي عدده إلا الله، ولم ينفرد واحد منهما بحديث، بل ما من حديث إلا وقد رواه قبل زمانه وفي زمانه وبعد زمانه طوائف، ولولم يخلق البخاري ومسلم لم

ينقص من الدين شيء، وكانت تلك الأحاديث موجوده بأسانيد يحصل بها المقصود وفوق المقصود... وكذلك التصحيح لم يقلد أئمة الحديث فيه البخاريّ ومسلما، بل جمهور ما صحّحاه كان قبلهما عند أئمة الحديث صحيحا متلقي بالقبول وكذلك في عصرهما، وكذلك بعدهما قد نظر أئمة هذا الفنّ في كتابيهما ووافقوهما على تصحيح ما صحّحاه إلا مواضع يسيرة نحو عشرين حديثا غالبيتها في مسلم أنتقدها عليهما طائفة من الحفاظ⁽²⁾.

الكتب والدراسات المعاصرة التي ألّفت في نقد الإمام البخاري والطعن في صحيحه:

كثرت- في السنوات الأخيرة- الدراسات والبحوث في نقد الإمام البخاريّ وجامعه، وزادت جرأة باحثين في التهجّم السافر على الإمام البخاريّ بلا ورع ولا احتياط، وغابت في هذه الدراسات الكثيرة الأمانة العلميّة من الموضوعيّة والتجرّد والتثبت والتحقيق، فيا ليت شعري عندما نقرأ لأحدهم مثل حسن حنفي حين يقول: (وهو-يعني البخاري- أول الإصحاحات الخمسة أوالسنة، وأصحها عند الخاصة والعامة، وأكثرها تقديسا، ... في حين إنه أكثرها إيغالا في الغيبات والإسرائيليات والخرافات والثقافات الشعبية)⁽³⁾، أهذا كلام باحث موضوعي متجرد؟ لا عجب في ذلك إذا علمنا مشروعه الذي رسمه بقوله: (الهدف من هذه المقدمة هوضياع إرهاب علم الحديث باعتباره مقدسا، وبيان أنه من وضع المحدثين بأهوائهم ومذاهبهم وأهدافهم)⁽⁴⁾. لكن وجدنا من ينصف المحدثين في مناهجهم المبدعة في صيانة تراث النبوة بما لم يسبقوا إليه، ومُجدوا على ذلك، بل كانت مناهجهم في الرواية والنقد مكسبا للفكر الإنسانيّ لولم يطغّ التعصب والجهل، فنقرأ مثلا شهادةً لأسد رستم في مدح المحدثين في صياغة منظومة في منهجية الحكم على الأحاديث وتوثيق السنّة، فقال: (ولوأنّ مؤرّخي أوروبا في العصور الحديثة اطلعوا على مصنّفات الأئمة المحدثين لما تأخّروا في تأسيس علم المتودولوجيا حتى أواخر القرن الماضي)⁽⁵⁾.

وهذا "روبسون" يقول: (إنّ بعض المستشرقين فطنوا إلى أنّ ما يُروى عن كبار الصحابة من الحديث هو أقلّ بكثير مما يروى عن صغارهم، وقد رأى أنّ ذلك يحمل على الاعتقاد بصحّة ما نقله المحدثون أكثر مما نتصور؛ إذ لو اختلف المحدثون الأسانيد لكان بإمكانهم جعلها تعود إلى كبار الصحابة)⁽⁶⁾.

ومن أمثلة الكتب المطبوعة والدراسات المنشورة أذكر:

- 1- تجريد البخاريّ ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم، لجمال البنا.
 - 2- جناية البخاريّ- إنقاذ الدين من إمام المحدثين. لزكريا أوزون.
 - 3- كشف المتواري في صحيح البخاريّ- حتى لا يكون البخاريّ صنما يعبد، لمحمد جواد خليل.
 - 4- تحرير العقل من النقل وقراءة نقدية لمجموعة أحاديث كتاب البخاريّ ومسلم، لسامر إسلامبولي.
 - 5- صحيح البخاريّ - نهاية أسطورة- لرشيد ايلال.
 - 6- نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث النبوي، إسماعيل الكردي.
 - 7- صحيح البخاريّ رؤية معاصرة في بعض نصوصه، حسن الصباغ.
 - 8- الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها، لصالح أبوبكر.
 - 9- تنقيح صحيح البخاري ومسلم ضرورة شرعية، لمحمد بن الأزرق الأنجري، مقال منشور على موقع هسبريس، جريدة مغربية.
- إن المتنبّع لهذه الدراسات يخرج بانطباع وهو عدم اختصاص هؤلاء الباحثين وبُعدهم عن اختصاص الحديث، وجهلهم بمنهج المحدثين، أولتَعْصَبهم وعدائهم للسنة المشرفة. لقد ظن هؤلاء- أوأوهموا غيرهم- أن الإمام البخاري- فيما انتقدوه عليه- هو الوحيد الذي روى تلك الأحاديث، وهو من يتحمل مسؤولية تلك الأخطاء - في زعمهم- لكنهم لفرط تعصبهم وجهلهم- لم يفكروا في النظر في المصادر قبل البخاري وبعده وفي المصادر التي في زمانه، بل لا أخطئ القول إذا قلت إنهم تعمدوا كتمان هذا الأمر، وتغاضوا عن هذه الحقيقة بقصد التلبيس على العامة، والتشويه لأعظم مصدر للسنة، وإن كان ليس هو المصدر الأوحَد المعتمد لدى أهل السنة.

إن عدم تفرد الإمام البخاري بالأحاديث التي طعنوا فيها - وغيرها - يفسد عليهم مشروعهم، ويهدم بنيانهم من أساسه، وهوما سأيينه في هذه المقالة إن شاء الله.

وبناء على ما سبق أودّ أن ألملم الموضوع في هذه المقالة من خلال طرح مجموعة من الأسئلة محاولا الإجابة عنها بإيجاز مركز إن شاء الله.

المبحث الأول: هل الإمام البخاري معصوم؟

يذهب كثير من الدارسين المغرضين إلى القول بأنّ الإمام البخاريّ بشرٌ يصيب ويخطئ، وهو غير معصوم، وقد اجتهد في التصحيح بناءً على قواعد وضعها هو في الجرح والتعديل وفي التصحيح والتعليل، وعليه فليس يلزمنا قبول اجتهاده وتقليده فيما قدّم وصحّح، لاحتمال الصدق والكذب، واحتمال الصواب والخطأ، وقد سمعنا وقرأنا هذا الكلام من بعض المنتسبين للعلم الشرعيّ وغيرهم، ويتهمون غيرهم ممن يدافعون عن البخاري ويقدمون كتابه الجامع بكونهم يعتقدون فيه العصمة والقداسة.

والجواب: ينبغي أن يُعلم -ابتداءً- بأنّ الإمام البخاريّ راويةٌ حديث، ناقل أخبار، حدّث بما سمع من شيوخه، فالرواية أشبه بالشهادة، أدّى ما سمع، فالأمر مرجعه إلى الحسن وليس إلى اجتهاد الرأي، ثم إنّ الإمام البخاريّ أخرج الصحيح من المرويات العديدة بناء على منهج يعلمه المحدثون النقاد، وليس فيهم من يخالف في هذا المنهج، فقواعد التصحيح والتضعيف والتعليل عند البخاريّ لم ينازع فيها الأئمة أهل الصنعة والخبرة، وليس فيهم من أنكر عليه منهجه، والقول قولهم.

ونؤكّد - بعد هذا - أمراً مهمّاً للغاية وهو: أنّه ليس للبخاريّ أحاديث يتفرد بها لم يروها غيره، لكن ما يقدّمه الفكر الغربيّ متمثلاً في المستشرقين والحداثيين وأذناهم يصوّرون للسذج أنّ البخاريّ بشر يصيب ويخطئ، وقد اجتهد في جمع كلّ هذه الآلاف من الأحاديث، وكأنّه وحده من تصدّى للرواية، أو كأنّ كلّ الأحاديث المتداولة بين المسلمين ليس لها طريق إلا الإمام البخاريّ، فليس من المعقول تصديقه في كلّ ما قال وما أخرج - على حدّ زعمهم - والحقّ أنّ هذه مناورة فاشلة، ينمّ عن جهل فظيع بمناهج الرواية والتصحيح والتعليل والتضعيف، أو حقد دفين لدين الإسلام؛ ذلك

أنا لا نختلف في بشرية الإمام البخاري، وأن كل إنسان معرض للسهو والنسيان والخطأ، لكن الذي ينبغي المطالبة به هو إقامة الدليل على الخطأ والنسيان أو الكذب، لأننا لو سلمنا بهذه الدعوى لرددنا كل كتب الحديث باعتبار أنها من رواية البشر، بل كل الكتب والدواوين السابقة لعصرنا، لكن البينة على المدعي. والذي نؤكد عليه في هذا السياق، أننا لو كنا نعتقد العصمة في الإمام البخاري، لصححنا كل الأحاديث التي يرويها خارج الجامع الصحيح، ومنها أحاديث الأدب المفرد، والتاريخ الكبير...؛ فإن فيها أحاديث ضعيفة، ولم يقل أحد إن أحاديث هذه الكتب كلها صحيحة، لأن الإمام نفسه لم يشترط الصحة فيها كما اشترط ذلك في جامعه. ثم ما الذي يجعلنا نعتقد بعصمة الإمام البخاري وتقديسه دون غيره من الأئمة كمالك وأحمد وغيرهما؟ وما الخصلة التي امتاز بها البخاري دون غيره لتجعله مقدساً؟ إن القضية ليس لها علاقة بالشخص والتقديس ولا بالعصمة، وإنما الأمر مرتبط بمدى صواب ما روى ودقة منهجه في إخراج الحديث وروايته.

عندما ننظر - مثلاً - في انتقادات الدارقطني أو غيره لأحاديث في صحيح البخاري نستدل على أن أهل الحديث لم يكونوا يرون في البخاري ذلك المعصوم الذي لا يخطئ، وكذلك بالنسبة لكل من انتقد بعض أحاديثه، ولم يقل أحد ممن اشتغل بالحديث - ممن يعتقد بعلمه - لا يجوز انتقاد البخاري لأنه معصوم لا يخطئ، بل أجابوا عن ذلك بإجابات موضوعية تتعلق لقواعد الرواية والنقد عند الإمام البخاري وعند كافة أهل الحديث.

ثم يقال: كم حديثاً انتقده الدارقطني؟ فإذا كان قد انتقد عدداً معيناً فذلك يعني أنه لو وجد غيرها لذكره، ولما لم يجد اكتفى بذلك العدد، فما بال المنتقدين لهذا الجامع يسقطون كل أحاديثه بحجة انتقاد الحفاظ له لأنه غير معصوم؟

يقول الشيخ جعفر إدريس: (إن عدم العصمة لا يقتضي حتمية وجود الخطأ في كل ما يروي غير المعصوم، وإنما يقتضي احتمال وجود الخطأ. وإذا كان الأمر كذلك فإن على من يدعي وجود الخطأ، ألا تكون حجته مرتكزة على مجرد عدم عصمة الكاتب أو الراوي، لأن صيغة حجته ستكون عندئذ كما يلي: الكاتب غير معصوم، إذن احتمال الخطأ فيه وارد، إذن هو مخطئ. وهي كما ترى حجة فاسدة، وذلك أن احتمال الخطأ هو بالضرورة العقلية احتمال للصواب. وإذن فعلى

من يدعي وجود الخطأ أن يأتي بحجة مستقلة تثبت وجوده، ولا يعتمد على مجرد احتمال وجوده⁽⁷⁾.

مزيد توضيح: لوأنك - أيها الدكتور المنتقد⁽⁸⁾ - حينما ناقشت أطروحتك، قيل لك أنت بشر تصيب وتخطئ، والنتيجة التي تستحقها هي الرد وعدم قبول الأطروحة، أيكون هذا عدلاً أو حكماً مقبولاً؟ وبالمقابل لوكان قرار اللجنة المناقشة أن ما أعددتَه وقدمته يستحق الإشادة، وهو جهد كبير، وإن الأفكار التي جاءت في الأطروحة صحيحة، وليس فيها خطأ أو تحريف، وإن المنهجية التي سلكتها في البحث منضبطة وتامة... الخ، هل يقال لك ناجح لأنك معصوم، أم أن ذلك راجع لأعضاء اللجنة إذ صوبوا ما ذكرت في الأطروحة واتفقوا على ذلك؟ وكذلك نقول هنا عن الإمام البخاري، فكون أحاديثه صحيحة ليس لكونه معصوماً، بل لكونه روى صواباً، أقره عليه أهل الاختصاص من السلف والخلف، فهل تقبل أن يأتي غير المتخصص فيقول لك إن أطروحتك والأفكار التي قدمتها لا تقبل لأنك بشر تصيب وتخطئ؟ ستقول هذا كلام مردود على صاحبه، لأنه غير منطقي وغير منهجي، وأن هذا الحكم صادر عن غير مختص، وكذلك نقول عن هؤلاء الذي طعنوا في روايات الإمام البخاري تماماً.

المبحث الثاني: هل يوجد في صحيح البخاري حديث تفرد بتصحيحه؟

ليس في البخاري حديث واحد تفرد بتصحيحه، ذلك أن ما صحّحه بالشروط التي التزمها - مع تشدّده فيها - يكون عند غيره صحيحاً من باب أولى، بل كان المحدثون يصحّحون أحاديث لكونها وردت على شرط البخاري ولولم يروها، مما يدل على القيمة الحكمية التي امتاز بها شرط البخاري في الرواية. فتصحيح البخاري لأحاديث رواها إنما كانت صحيحة، انتقاها من مجموع ما كان قد جمعه من الأحاديث الصحيحة، فما وافق شرطه انتقى منه طائفة من الأحاديث، وأودعها كتابه الجامع، وترك منها الكثير خشية الطول كما صرح بذلك في قوله: (ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح لحال الطول)⁽⁹⁾، فقوله: "إلا ما صح"، ولم يقل إلا ما صححته، دليل على أن شروط الصحة فيما رواه كانت متوفرة، وإنما انتقى ما وافق شروطه التي وضعها، بل انتقى من أحاديث الرواة أجود ما عندهم وما أصابوا فيه واتقنوه، قال الإمام ابن

تيمية: (وكذلك التصحيح لم يقلد أئمة الحديث فيه البخاريّ ومسلما، بل جمهور ما صحّحاه كان قبلهما عند أئمة الحديث صحيحًا متلقى بالقبول وكذلك في عصرهما، وكذلك بعدهما قد نظر أئمة هذا القرن في كتابيهما ووافقوهما على تصحيح ما صحّحاه إلا مواضع يسيرة نحو عشرين حديثا غالبيتها في مسلم انتقدها عليهما طائفة من الحفاظ)⁽¹⁰⁾.

وما وجدناه من كلام في بعض أحاديث الجامع من بعض العلماء من أهل الاختصاص في الحديث لا يعدو كونه اجتهدا، ومن ذلك بعض ما اعترض به الإمام الدارقطني، فالصحيح أنّ الاعتراض كان غالبه على بعض الأسانيد، أما المتن فما كان من نقد- وهونادر- فهي مروية عند غيره بالأسانيد المقبولة، قال الزركشي: (وأكثر استدراك الدارقطني يرجع إلى المسانيد من غير ترجيح المتن)⁽¹¹⁾. ثم يقال: إذا كان البخاري هو أول من صحّح هذه الأحاديث التي في جامعه، ولم يسبق إلى ذلك، فهذا يعني بالاضطرار أنّه ربما أتى ببعض الأصول الجديدة للدين لم تكن موجودة قبل زمانه، أو أنّه غيّر في الدين عقيدة وشريعة، فصار الناس منذ عصره إلى يومنا هذا يتعبّدون بغير ما كان قبل عصره، وليس هذا قول من له أدنى مسكة من عقل. والسؤال بعد هذا: كيف كان الناس يتعبّدون قبل البخاريّ إذا لم تكن هناك أحاديث صحيحة؟ والإشكال لدى خصوم البخاريّ والسنة النبويّة ظلّوا أنّه إذا سقط البخاريّ في الاعتبار والحجّة فقدّ المسلمون المرجعية في دينهم، واكتفوا بعد ذلك بالقرآن، والحقّ أنّ البخاريّ واحد من أئمة الإسلام المعتمدين وليس الوحيد في ذلك، بل لو لم يكن البخاري لما نقص الدين في شيء؛ لأنّ ما في البخاري من الصحاح مبثوث في مصادر الحديث الأخرى قبله وفي زمانه، وما أكثر مصادر السنة.

المبحث الثالث: هل يوجد في صحيح البخاريّ حديث ردّه النقاد في زمانه؟ أو أخطأ فيه وسكتوا عنه؟

أردت أن أوكد على نقد أهل زمانه من شيوخه وأقرانه، لأنّهم هم أهل الصنعة والنقد، وهم الشاهدون على رواياته، القريبون من ملابسات الرواية، وهم- في النهاية- العمدة في معرفة الصحيح من غيره، والبخاريّ إمّا روى أحاديثه بحضرتهم، والنقد كان سائدا، والمقتضى لإنكار الروايات المعلولة وغير الصحيحة كان قائما، ولا يمكن أن تمرّ عليهم رواية غير ثابتة فيسكتوا عنها

ويعرّوها من غير تمحيص، ومن هنا أرى أن أستعير كلاماً في هذا السياق من قواعد الأصوليين، أحسب أنه يخدم الغرض، قال أهل الأصول: (إذا أخبر واحد بحضرة خلق كثير لا يجوز عليهم التواطؤ على الكذب، ولم يكذبوه، وعلم أنه لو كان كذباً لعلموه، ولا حامل لهم على سكوتهم كالخوف والطمع يدلّ على صدقه قطعاً، قاله أبو الطيب وسليم والشيخ أبو إسحاق والأستاذ أبو منصور وإمام الحرمين وابن القشيري والغزالي وابن الصباغ واختاره ابن الحاجب... وقيل ليس صدقه قطعياً واختاره الرازي والآمدي لجواز أن يكون لهم اطلاع على كذبه أو صدقه أو اطلاع بعضهم دون بعض والعادة لا تحيل سكوت هذا البعض، وبتقدير اطلاع الكلّ يحتمل أن مانعاً منهم من التصرف بتكذيبه ومع هذه الاحتمالات يمنع القطع بتصديقه، قال الزركشي: وهذه الاحتمالات ضعيفة؛ لأنّ المسألة مفروضة عند انتفائها كما نبّه عليه ابن الحاجب وغيره، فحينئذ سكوتهم بمثابة قولهم: صدقت⁽¹²⁾).

قلت: وكذلك القول بالنسبة للإمام البخاري؛ فإنّه حينما حدّث بالحديث في زمانه بحضرة عددٍ وافرٍ من أهل الصنعة المتّقين لم يُكذّب أو يخطأ فيما روى، ولو كان منه وهلّ أو خطأ فيما يروي لثبت عندهم دليله، ولُنقل إلينا، وإلا قلنا إنّ الأئمة اتّفقوا على السكوت عن البيان، وهذا محال على مجموعهم بدليل أنّهم حينما يقوم المقتضي للإنكار فإنّهم يبيّنون ويحكمون، فما دام لم يثبت ذلك بل ثبت عكسه علمنا أنّه كان صدقاً وصواباً، وكذلك الحال بالنسبة لشيخه، فإنّ أحدهم حينما روى الحديث لم ينكر عليه ولم يثبت أنّهم كذبوه أو وهموه، فأفاد هذا الصدق بما رواه والصواب فيما أدّوا، وهكذا إلى نهاية السند. فلا يوجد حديث أخطأ فيه وسكت عنه النقاد إذ لم يكن يُجابي بعضهم بعضاً، بل كانوا أشدّ الناس حرصاً على بيان أخطاء الرواة وأحوالهم ولو كانوا ذوي قربي، ومن أجل هذا أنشأوا علم علل الحديث وعلم الجرح والتعديل، وصار هذان العلمان مفعرةً لأهل الإسلام، أشاد به المنصفون من المستشرقين وطائفة من الكتاب الغربيين، فإنّ من حرص المحدثين الشديد على بيان أخطاء الرواة أنّهم لم يراعوا في ذلك مكانة الراوي وجلالته، ولم يُخضعوا هذا الحسن الظنّ كما قال الإمام عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله: (خصلتان لا يستقيم فيهما حسن الظنّ: الحكم والحديث؛ - يعني لا يستعمل حسن الظنّ في قبول الرواية عمن ليس بمرضي-) ⁽¹³⁾، لأنّهم يدركون أنّ الراوي بشرٌ يُصيب ويُخطئ، ويعتريه ما يعتري المرء من الضعف

والإقبال والإدبار والنشاط الفكريّ وكسله، فهذا الإمام مالك، حينما حدّث بالحديث عن ابن شهاب عن علي بن حسين بن علي عن عمر بن عثمان بن عفان عن أسامة بن زيد أن رسول الله ﷺ قال: "لا يرث المسلم الكافر"، فقول الإمام مالك: عن "عمر بن عثمان" وهم، خطّاه فيه العلماء مع جلالته وتقدّمه في الحفظ والفهم والمعرفة، وقالوا بل هو "عمرو بن عثمان"⁽¹⁴⁾، ولم يقبلوا من الإمام مالك هذا، وعدّوه من وهمه؛ لأنه أخطأ في نسبة الحديث إلى غير مصدره، قال الحافظ ابن عبد البر: (ومالك لا يكاد يُقاس به غيره حفظاً وإتقاناً، لكن الغلط لا يسلم منه أحد، وأهل الحديث يأبون أن يكون في هذا الإسناد إلا "عمرو" بالواو، وقال ابن المديني عن سفيان بن عيينة أنه قيل له: إنّ مالكا يقول في حديث: "لا يرث المسلم الكافر": "عمر بن عثمان"، فقال سفيان: لقد سمعته من الزهري كذا وكذا مرة، وتفقدته منه فما قال إلا "عمرو"⁽¹⁵⁾.

فبان من هذا أنّ الأئمة النقاد لم يفوتوا صغيراً أو كبيراً من أوهام الرواة وأخطائهم في الأسانيد والمتون، فهل وقع شيء من الخطأ في المتون في صحيح البخاريّ لم ينتبه لها هؤلاء النقاد، أوسكتوا عنها؟ الجواب: كلا، ولوحصل لوقع البيان، ولما خفي على مجموعهم. لكن ما وقع من تعليل بعض الأحاديث وقد رواها البخاري من بعض النقاد كأبي حاتم الرازي - وهي قليلة جداً -، فالأمر في ذلك مبني على اختلاف في الاجتهاد والتفاوت في بعض الشروط، فقد أعل الإمام أبوحاتم بعض الأحاديث من جهة أسانيدها، ورواها البخاري - وغيره -، وليس النقد فيها ما كان من جهة المتون، والحكم فيها مبني على الاختلاف في الترجيح، كترجيح الإرسال على الوصل أو الوقف على الرفع، أو زيادة راوي الإسناد، وقد تبين لي - بعد النظر في مجموعة من الأحاديث منها - أن القول فيها قول الإمام البخاري، ومن ذلك - مثلاً - حكمه على حديث أبي هريرة رضي الله عنه، من طريق أبي بكر بن عياش عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم: "أنه كان يعتكف العشر الأواخر"، قال أبوحاتم: (الصحيح ما رواه الثوري، عن أبي حصين، عن أبي صالح؛ قال: كان النبي يعتكف ﷺ... مرسلًا)⁽¹⁶⁾. وأخرجه البخاري من طريق أبي بكر عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ مقارب⁽¹⁷⁾. وكذلك أخرجه أحمد والترمذي وابن خزيمة والبخاري - بالإسناد نفسه - وقال البزار: (لا نعلمه يروى عن أبي هريرة إلا من هذا الوجه)⁽¹⁸⁾. وأخرجه أحمد⁽¹⁹⁾ والترمذي⁽²⁰⁾ طريق الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقال

الترمذي: (حديث أبي هريرة وعائشة حديث حسن صحيح). وقال الدارقطني: (... وغيره يرويه عن أبي بكر، عن أبي حصين، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وهو الصواب)⁽²¹⁾.

والسؤال: ما وجه الاختلاف بين البخاري وأبي حاتم في رواية أبي بكر ابن عياش؟

الظاهر أن أبا حاتم وازن بين رواية الثوري المرسلة وبين رواية أبي بكر بن عياش الموصولة فرجح رواية الثوري لكونه أحفظ، مع أنه — أبا حاتم — قد روى عن عثمان بن أبي زائدة قلت لسفيان: إلى من أجلس بعدك؟ قال: لا عليك أن تكتب الحديث من ثلاثة، من زائدة بن قدامة وأبي بكر بن عياش وابن عيينة⁽²²⁾. فهذه هي منزلة أبي بكر عند الثوري، فكونه روى الحديث موصولا لا يعني أنه أخطأ فيه وخالف الثوري، لكن يقال حفظ الوصل، ولا يعمل بالمرسل، وبصحة الموصول حكم النقد وعلى رأسهم البخاري والترمذي والدارقطني وابن عدي وغيرهم، غير أن بعض الأئمة تكلموا في حفظه لما كبر، نقل ذلك ابن حبان عن القطان وابن المديني، قال: (... وكان يحيى القطان وعلي بن المديني يسيئان الرأي فيه؛ وذلك أنه لما كبر سنه ساء حفظه، فكان يهم إذا روى، والخطأ والوهم شيئان لا ينفك عنهما البشر، فلوكثر خطؤه حتى كان الغالب على صوابه لا يستحق مجانبته رواياته، فأما عند الوهم يهم أو الخطأ يخطيء لا يستحق ترك حديثه بعد تقدم عدالته وصحة سماعه... والصواب في أمره مجانبته ما علم أنه أخطأ فيه، والاحتجاج بما يرويه سواء وافق الثقات أو خالفهم؛ لأنه داخل في جملة أهل العدالة، ومن صحت عدالته لم يستحق القدح ولا الجرح إلا بعد زوال العدالة عنه بأحد أسباب الجرح، وهكذا حكم كل محدث ثقة صحت عدالته وتبين خطاؤه⁽²³⁾. وبهذا يعلم أن رواية أبي بكر الموصولة كما رواها البخاري وغيره صحيحة، لأن أبا بكر بن عياش لم يروها حال كبره ونقص حفظه، وما يؤكد صحة روايته ما ذكره ابن عدي في ترجمته، قال: (وهو في رواياته عن كل من روى عندي لا بأس به؛ وذلك أنني لم أجده له حديثا منكرا إذا روى عنه ثقة، إلا أن يروي عنه ضعيف)⁽²⁴⁾. ولا شك أن هذا الحديث رواه عنه ثقات ومنهم أبوبكر بن أبي شيبة عند البخاري وغيره. فالأمر إلى الحكم بصحة رواية أبي بكر بن عياش كما رواها البخاري وغيره، ويبقى حكم أبي حاتم اجتهدا، ولم يقم الدليل على خطأ أبي بكر روايته الوصل مقابل رواية الثوري.

والغرض من إيراد هذا المثال إنما هو بيان أنه ليس كل نقد لصحيح البخاري يكون صواباً، بل ينظر في هذه الانتقادات بعين نقدية حديثة، وبكل تجرد، وما انتقده الإمام أبوحاتم من أحاديث الجامع لم يكن ذلك النقد متوجهاً إلى شخص الإمام البخاري، بل إلى من فوقه، فلا يطمع الطاعن بالاستناد إلى الإمام أبي حاتم؛ محتجا به على أن البخاري ليس معصوماً، لأن أبا حاتم لم ينتقد شخص البخاري، وكل ما انتقده من تلك الأحاديث موجود في دواوين السنة غير الجامع الصحيح.

وما يقال في انتقادات أبي حاتم الرازي لأحاديث وقعت في صحيح البخاري، يقال في انتقادات الدارقطني وغيره لبعضها — وهي قليلة — فهو كذلك اجتهد، فيما كان من جهة الأسانيد لا المتن، وقد قام العلماء بالجواب عن هذه الانتقادات، ولخص العلامة أحمد شاكر رحمه الله ذلك فقال: (...). وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث، على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما — يعني الشيخين — في كتابه وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيها، فلا يهولنك إرجاف المرجفين، وزعم الزاعمين أن في الصحيحين أحاديث غير صحيحة، وتتبع الأحاديث التي تكلموا فيها وانقدها على القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمة أهل العلم، واحكم عن بينة والله الهادي إلى سواء السبيل⁽²⁵⁾.

والحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري قد حرر أجوبة موسعة عن انتقاد الإمام الدارقطني لأحاديث البخاري في فصل كامل، والتي لم تتجاوز ثمانية وسبعين حديثاً، ومن جملة ما قال: (والجواب عنه على سبيل الإجمال أن نقول: لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل". ثم ذكر بعض ما يؤيد ذلك ثم قال: "إذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له أوله علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضا لتصحيحهما ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما فيندفع الاعتراض من حيث الجملة وأما من حيث التفصيل فالأحاديث التي انتقدت عليهما تنقسم أقساماً: (الأول): ما تختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الإسناد. (الثاني): ما تختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الإسناد. (الثالث): ما تفرد بعض الرواة بزيادة

فيه دون من هو أكثر عدداً أو أضبط ممن لم يذكرها. (الرابع): ما تفرد به بعض الرواة ممن ضعف من الرواة. (الخامس): ما حكم فيه بالوهم على بعض رجاله. (السادس): ما اختلف فيه بتعيين بعض ألفاظ المتن⁽²⁶⁾.

فأنت ترى أنّ كلّ هذه المواضع التي انتقد فيها الإمام البخاري تتعلّق بالإسناد إلا السادس — وربما الثالث — مع ندرة ذلك، وهما محلّ اجتهد واختلاف أوجه النظر، وقد أجاب عنها العلماء ومنهم ابن حجر رحمه الله، مع التنبيه إلى أنه لا يكاد يوجد تفرد من البخاريّ في هذه الأحاديث والتي انتقدت أسانيداً عليها، ولا يضره ذلك، فهو أعلم برجاله. ثمّ لحّص الحافظ ابن حجر نتيجة تحقيقه فقال: (فهذه جملة أقسام ما انتقده الأئمة على الصحيح وقد حررتها وحققته وقسمتها وفصلتها لا يظهر منها ما يؤثّر في أصل موضوع الكتاب بحمد الله إلّا النادر)⁽²⁷⁾.

والحاصل أنّ الإمام البخاريّ حينما حدّث بأحاديثه لم يكن ليكذّبه أو يخطئه أحدٌ في زمانه، وهكذا بالنسبة لشيخه إلى نهاية السند مما يدلّ على صدق ما رواه وصوابه لاتّفاق الأئمة الحقاظ على صحّة ذلك في زمانه، ثم انعقد الإجماع على اتفاقهم بعدهم على ذلك أيضاً.

كلمة عن المعلقات في صحيح البخاري مما يعنينا في هذا السياق

ضم كتاب الجامع الصحيح عدداً من الأحاديث المعلقة، منها ما هو موصول في الجامع نفسه ومنه ما هو موصول خارجه، ومنه ما لم يصله، فلو كانت هذه المعلقات محلاً للطعن، فلم لم يتعقبها من تعقب عليه كالدارقطني وغيره؟ أعني أنّها لو كانت ضعيفة مردودة أو معلولة كما رواها البخاري، ما الذي منع المتعقبين من بيانها؟ هذا يدلّها على أن المتعقبين كالدارقطني إنما قصدوا أسانيد معينة فانتقدوها على وفق اجتهداهم.

ثمّ يقال: إن إيراد الإمام البخاري الحديث المعلق في الجامع الصحيح فيه إشارة إلى أنه لو كان كاذباً أو مغرضاً لوصل هذه الأحاديث كلها في الجامع، ولم يكن ليدع بعضها من غير وصل، وهذا يدلنا على نزاهته في الرواية.

المبحث الرابع: هل تفرد البخاريّ برسم شروط "الصحيح" دون غيره من أئمة الحديث؟

الإمام البخاريّ لم يتكر شروطاً للحديث الصحيح لم تكن معلومة قبله أو عند من عاصره، بل سبق الإمام الشافعيّ رحمه الله إلى بيانها وتحريرها، فصارت هي العمدّة عند المصنّفين في علم مصطلح الحديث كالإمام ابن الصلاح وغيره، قال الإمام الشافعي رحمه الله: (ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أمورا، منها: أن يكون من حدّث به ثقةً في دينه، معروفاً بالصدق في حديثه، عاقلاً لما يحدث به، عالماً بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، وأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع، لا يحدث به على المعنى؛ لأنّه إذا حدث على المعنى وهو غير عالم بما يحيل به معناه لم يدر لعله يحيل الحلال إلى حرام، وإذا أداه بحروفه فلم يبق وجه يُخاف فيه إحالته الحديث، حافظاً إذا حدث به من حفظه، حافظاً لكتابه إذا حدث من كتابه، إذا شرك أهل الحفظ في حديث وافق حديثهم، بريئاً من أن يكون مدلساً يحدث عن من لقي ما لم يسمع منه، ويحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يحدث الثقات خلافة عن النبي ﷺ، ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه حتى ينتهي بالحديث موصولاً إلى النبي ﷺ أو إلى من انتهى به إليه دونه⁽²⁸⁾). فهذه الشروط لم يخرج عنها المحدثون، ولم يخرج عنها الإمام البخاريّ، بل بنى جامعها عليها، أمّا ما تفرد به من اشتراط اللقاء في الحديث المعنعن⁽²⁹⁾ فهذا مزية للبخاريّ تُحسب له، وتدّل على شدة التحري ومزيد الاحتياط. وبهذا لا يصحّ الاعتراض على الإمام البخاريّ بما صحّحه وفق هذه الشروط، لأنّ الأئمة الحفاظ والنقاد اتفقوا عليها، لكن ربما يقع الخلاف هل توفرت هذه الشروط في حديث معين أو لم تتوفر، وهذا مرجعه إلى الحفظ والفهم والمعرفة كما قال الحاكم النيسابوري في كتابه معرفة علوم الحديث⁽³⁰⁾.

المبحث الخامس: هل يوجد في صحيح البخاريّ حديث تفرد بروايته ولم يروه غيره؟

ينبغي التفريق بين ما يقال: هذا حديث تفرد به البخاري، وبين ما يقال: تفرد بطريق من طريقه دون غيره، كحديث رواه فقال: حدثني عبدالله بن صباح، حدثنا أبو علي الحنفي، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، قال: حدثني أبي، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال: (نهي رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد). قال الحافظ ابن حجر (... حديث ابن عمر فرد غريب، لم أره إلا

من رواية أبي علي الحنفي عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، وقد ضاق مخرجه على الإسماعيلي وعلى أبي نُعيم فلم يخرجاه إلا من طريق البخاري، وله أصل من حديث ابن عمر، أخرجه الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر، وليس هوفي الموطأ⁽³¹⁾.

فهذا الحديث غريب من طريق أبي علي الحنفي عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار لم يروه غير البخاري، لكن ليس غريباً من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، فله شواهد كثيرة عن أبي هريرة وأنس وجابر وابن عباس ... ، والمتن مروى من طرق أخرى عن ابن عمر، فرواه الإمام أحمد، قال: نا عبد الصمد، حدثنا صخر، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: "نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد"⁽³²⁾. وكذا رواه عبد الله بن مسلمة القعنبي⁽³³⁾ والشافعي وعلي بن الجعد⁽³⁴⁾ والطحاوي⁽³⁵⁾. وبهذا يكون المتن صحيحاً، لم يتفرد به البخاري من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وكل من الأئمة الشافعي والقعنبي وأحمد وعلي بن الجعد سبقوه إلى رواية هذا الحديث.

وينبغي التنبيه -أيضاً- على أنّ ما قيل فيه "تفرد به الإمام البخاري" دون غيره، فإنما هو اجتهاد من القائل غير مقطوع به، فلعل هناك من رواه أوتابع فيه البخاري، وقد صرح بذلك الحافظ ابن حجر، قال: "لا يلزم من عدم وجود هذا المتن بهذا الإسناد بعد التتبع عدمه في نفس الأمر"⁽³⁶⁾. فنقرأ مثلاً قول الشيخ الألباني رحمه الله عند تخريج حديث فليح بن سليمان عن هلال بن علي عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه في سؤال الأعرابي النبي ﷺ: "متى الساعة... الحديث"⁽³⁷⁾، قال-الألباني-: (أخرجه البخاري وأحمد من طريق فليح بن سليمان قال: حدثني أبي⁽³⁸⁾ قال: حدثني هلال بن علي عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال:... الحديث"⁽³⁹⁾... ثم قال: وهذا إسناد ضعيف، تفرد به البخاري دون بقية الستة وسائر المشاهير، وعلته: فليح بن سليمان؛ فإنه - وإن كان صدوقاً؛ فهو - كثير الخطأ؛ كما صرح به أعرف الناس برجال البخاري؛ ألا وهو الحافظ ابن حجر العسقلاني⁽⁴⁰⁾⁽⁴¹⁾. فهذا الحديث لم يروه بقية الستة كما ذكر الشيخ الألباني، لكن رواه بعض الأئمة المشاهير كأحمد - وقد ذكره الألباني نفسه - وابن حبان والبيهقي من طريق فليح بن سليمان عن هلال بن علي به. فلم يتفرد البخاري بهذا الإسناد كما ترى. والله أعلم⁽⁴²⁾.

فتبين من هذا حقيقة مهمة وهي أنّ ما قيل إنّ البخاريّ تفرد بأحاديث دون غيره غير مسلم به، ولعلّه لا يوجد في الصحيح كلّ إلا بضعة أحاديث لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة أو أقل من ذلك، فإنه إمّا أن يكون الحديث مروياً بأسانيد قبل الإمام البخاريّ، وإمّا أن تكون له متابعة من أهل طبقته وعصره أو رواه من بعده، أو مروياً في المستخرجات، أو يكون له شاهد أو أكثر. وقد جزم الإمام ابن تيمية بذلك في قوله: (أحاديث البخاريّ ومسلم رواها غيرهما من العلماء والمحدثين من لا يحصي عدده إلا الله، ولم ينفرد واحد منهما بحديث، بل ما من حديث إلا وقد رواه قبل زمانه وفي زمانه وبعد زمانه طوائف)⁽⁴³⁾.

استطرد: شاع عند كثير من العصرانيين ممن تصدى لنقد البخاري والطعن في جامعته، أنه روى أحاديث لا يمكن قبولها لمخالفتها صريح القرآن، أو لمخالفتها العقل، أو غير ذلك، وهذه الأحاديث - في زعمهم - رواها البخاري وهي باطلة لا تقبل منه، وزعموا أنه اختلقها ووضعها، وأنه علم بنكارتها فرواه لهوى في نفسه ليخدم غرضاً من الأغراض، وإني ذاكراً جملة من هذه الأحاديث، وهي مشهورة يتداولها هؤلاء في أنديتكم ومواقعهم الالكترونية أوفي بحوثهم ودراساتهم "النقدية"، مبيناً من رواها من المحدثين قبله ومن أقرانه ومن رواها بعده، لكي نرفع التهمة المفضية عن الإمام البخاري رحمه الله، وليس غرضي فيما أذكره الكلام في دلالة الحديث والتحقيق في موافقتها للقرآن أو عدم مخالفتها للعقل أو غير ذلك؛ لأنّ هذا ليس من شرط البحث وما يطول الكلام فيه في هذه الورقات.

والعجيب من صنيع الإمام البخاري أن كل حديث من هذه الأحاديث قد أخذه عن أكثر من شيخ، ما يدل على تعدد طرقها في طبقة شيوخه، وسأبين ذلك بالتفصيل.

الفرع الأول: حديث "من بدل دينه فاقتلوه".

الفرع الثاني: حديث تعذيب الميت ببكاء أهله عليه.

الفرع الثالث: حديث سحر النبي ﷺ.

الفرع الرابع: حديث لطم موسى عليه السلام ملك الموت.

الفرع الخامس: حديث لولا بنو إسرائيل لم يخنز اللحم، ولولا حواء لم تكن أنثى زوجها.

الفرع السادس: حديث زواج النبي ﷺ من عائشة وهي صبية بنت ست سنين ودخوله بها وهي بنت تسع.

الفرع السابع: حديث الشؤم في ثلاثة.

الفرع الثامن: حديث الذباب.

الفرع التاسع: حديث سجود الشمس تحت العرش.

الفرع العاشر: حديث إتيان النبي ﷺ نساءه في ليلة واحدة بغسل واحد.

الفرع الحادي عشر: حديث من تصبح كل يوم سبع تمرات عجوة، لم يضره سم أو سحر.

الفرع الثاني عشر: حديث المؤمن يأكل في معي واحد، والكافر يأكل في سبعة أمعاء.

الفرع الثالث عشر: حديث الشرب من ألبان الإبل وأبوالها.

الفرع الرابع عشر: حديث انشقاق القمر على عهده ﷺ.

الفرع الخامس عشر: حديث: لا عدوى ولا طيرة..

الفرع السادس عشر: حديث: أمرت أن أقاتل الناس...".

الفرع الأول: حديث "مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ": أخرجه مالك بن أنس (179هـ)⁽⁴⁴⁾، والشافعي (204هـ)⁽⁴⁵⁾، وأبوداود الطيالسي (204هـ)⁽⁴⁶⁾، والحميدي (219هـ)⁽⁴⁷⁾، وعبد الرزاق الصنعاني (211هـ)⁽⁴⁸⁾، وابن أبي شيبة (235هـ)⁽⁴⁹⁾، وأحمد (241هـ)⁽⁵⁰⁾، والبخاري⁽⁵¹⁾، وأبوداود⁽⁵²⁾، والترمذي⁽⁵³⁾، والنسائي⁽⁵⁴⁾، وابن ماجه⁽⁵⁵⁾، وابن الجارود في المنتقى⁽⁵⁶⁾،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار⁽⁵⁷⁾، وأبو يعلى بنحوه⁽⁵⁸⁾، وابن حبان⁽⁵⁹⁾، والطبراني⁽⁶⁰⁾، والدارقطني⁽⁶¹⁾، وتمام في الفوائد⁽⁶²⁾، والحاكم⁽⁶³⁾، والبيهقي⁽⁶⁴⁾، وابن عبد البر في التمهيد⁽⁶⁵⁾، والبغوي في شرح السنة⁽⁶⁶⁾. وروى مسلم وغيره - ما يؤيد هذا الحديث - من حديث أبي موسى - في قصة ذكرها - بعثه إلى اليمن ثم أتبعه معاذ بن جبل، فلما قدم عليه قال: انزل، وألقى له وسادة، وإذا رجل عنده موثق، فقال ما هذا؟ قال: هذا كان يهوديًا فأسلم، ثم راجع دينه، دين السوء فتهود، قال: لا أجلس حتى يُقتل، قضاء الله ورسوله... الحديث⁽⁶⁷⁾.

تخريج الإمام البخاري: هذا الحديث أخرجه البخاري بإسنادين:

الأول: قال: حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان، عن أيوب، عن عكرمة، أن عليا رضي الله عنه، حرق قوما، فبلغ ابن عباس فقال: لو كنت أنا لم أحرقهم لأن النبي ﷺ قال: «لا تعذبوا بعذاب الله»، ولقتلتهم كما قال النبي ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه» [صحيح البخاري (61/4)].

الثاني: قال: حدثنا أبو النعمان محمد بن الفضل، حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن عكرمة، قال: أتى علي رضي الله عنه، بزنادقة فأحرقهم، فبلغ ذلك ابن عباس، فقال: لو كنت أنا لم أحرقهم، لنهي رسول الله ﷺ: «لا تعذبوا بعذاب الله» ولقتلتهم، لقول رسول الله - ﷺ -: «من بدل دينه فاقتلوه».

الفرع الثاني: حديث، إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه: أخرجه مالك⁽⁶⁸⁾، وإسماعيل بن جعفر (180هـ)⁽⁶⁹⁾، وأبوداود الطيالسي⁽⁷⁰⁾، والشافعي⁽⁷¹⁾، عبد الرزاق الصنعاني⁽⁷²⁾، وابن أبي شيبة⁽⁷³⁾، وإسحاق بن راهويه (238هـ)⁽⁷⁴⁾، وأحمد⁽⁷⁵⁾، والبخاري⁽⁷⁶⁾، ومسلم⁽⁷⁷⁾، وأبوداود⁽⁷⁸⁾، والترمذي⁽⁷⁹⁾، والنسائي⁽⁸⁰⁾، وابن ماجه⁽⁸¹⁾، وإسماعيل بن جعفر⁽⁸²⁾، والطحاوي⁽⁸³⁾، وابن حبان⁽⁸⁴⁾، والطبراني⁽⁸⁵⁾، وأبو يعلى⁽⁸⁶⁾، وأبونعيم في المستخرج على صحيح مسلم⁽⁸⁷⁾، والبيهقي⁽⁸⁸⁾، والبغوي⁽⁸⁹⁾.

تخريج الإمام البخاري: هذا الحديث أخرجه البخاري بخمسة أسانيد:

الأول: قال: حدثنا عبدان، حدثنا عبد الله، أخبرنا ابن جريج، قال: أخبرني عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، قال: توفيت ابنة لعثمان رضي الله عنه بمكة، وجئنا لنشهدها وحضرها ابن عمر، وابن عباس رضي الله عنهما، وإني لجالس بينهما - أوقال: جلست إلى أحدهما، ثم جاء الآخر فجلس إلى جنبي - فقال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما لعمر بن عثمان: ألا تنهى عن البكاء فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه». [صحيح البخاري (79/2)].

الثاني: قال: حدثنا إسماعيل بن خليل، حدثنا علي بن مسهر، حدثنا أبو إسحاق وهو الشيباني، عن أبي بردة، عن أبيه، قال: لما أصيب عمر رضي الله عنه جعل صهيب يقول: وا أخاه، فقال عمر: أما علمت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن الميت ليعذب ببكاء الحي» [صحيح البخاري (80/2)].

الثالث: حدثنا أصبغ، عن ابن وهب، قال: أخبرني عمرو عن سعيد بن الحارث الأنصاري عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال: اشتكى سعد بن عبادة شكوى له، فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم يعوده مع عبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن مسعود رضي الله عنه، فلما دخل عليه فوجده في غاشية أهله، فقال: «قد قضى» قالوا: لا يا رسول الله، فبكى النبي صلى الله عليه وسلم، فلما رأى القوم بكاء النبي صلى الله عليه وسلم بكوا، فقال: «ألا تسمعون إن الله لا يعذب بدمع العين، ولا بحزن القلب، ولكن يعذب بهذا - وأشار إلى لسانه - أو يرحم، وإن الميت يعذب ببكاء أهله عليه» وكان عمر رضي الله عنه: «يضرب فيه بالعصا، ويرمي بالحجارة، ويحشي بالتراب». [صحيح البخاري (84/2)].

الرابع: حدثني عبيد بن إسماعيل، حدثنا أبوسامة، عن هشام، عن أبيه، قال: ذكر عند عائشة رضي الله عنها، أن ابن عمر رفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم: «إن الميت يعذب في قبره ببكاء أهله» فقالت: وهل؟ إنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنه ليعذب بخطيئته وذنبه، وإن أهله ليبكون عليه الآن»،... الحديث [صحيح البخاري (77/5)].

الخامس: حدثنا أبو نعيم، حدثنا سعيد بن عبيد، عن علي بن ربيعة، عن المغيرة رضي الله عنه، قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «إن كذبا علي ليس ككذب علي أحد، من كذب علي متعمدا، فليتبوأ

مقعده من النار»، سمعت النبي ﷺ يقول: «من نيح عليه يعذب بما نيح عليه». [صحيح البخاري (80/2)].

الفرع الثالث: حديث سحر النبي ﷺ: عن عائشة رضي الله عنها: (أن النبي ﷺ سحر، حتى كان يخيل إليه أنه صنع شيئاً ولم يصنعه). أخرجه الشافعي⁽⁹⁰⁾، والحميدي (219هـ)، وأحمد⁽⁹¹⁾، وإسحاق بن راهويه⁽⁹²⁾، وابن أبي شيبة⁽⁹³⁾، والبخاري⁽⁹⁴⁾، ومسلم⁽⁹⁵⁾، والنسائي في الكبرى⁽⁹⁶⁾، وابن ماجه، وابن حبان⁽⁹⁷⁾، وأبو يعلى⁽⁹⁸⁾، والبيهقي⁽⁹⁹⁾، والبعوي⁽¹⁰⁰⁾...

تخريج الإمام البخاري: هذا الحديث أخرجه البخاري بخمسة أسانيد:

الأول: قال: حدثنا إبراهيم بن موسى، أخبرنا عيسى، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: سحر النبي ﷺ، وقال الليث: كتب إلي هشام أنه سمعه ووعاه عن أبيه، عن عائشة قالت: سحر النبي ﷺ، حتى كان يخيل إليه أنه يفعل الشيء وما يفعله، حتى كان ذات يوم دعا ودعا، ثم قال: "أشعرت أن الله أفتاني فيما فيه شفائي، أتاني رجلان: فقعد أحدهما عند رأسي والآخر عند رجلي، فقال أحدهما للآخر ما وجع الرجل؟ قال: مطبوب، قال: ومن طبه؟ قال لبيد بن الأعصم،... الحديث [صحيح البخاري (122/4)]

الثاني: قال: حدثنا عبيد بن إسماعيل، حدثنا أبوسامة، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، قالت: سحر النبي ﷺ حتى إنه ليخيل إليه أنه يفعل الشيء وما فعله، حتى إذا كان ذات يوم وهو عندي، دعا الله ودعاه، ثم قال: «أشعرت يا عائشة أن الله قد أفتاني فيما استفتيته فيه» قلت: وما ذاك يا رسول الله؟ قال: "جاءني رجلان، فجلس أحدهما عند رأسي، والآخر عند رجلي، ثم قال أحدهما لصاحبه: ما وجع الرجل؟ قال: مطبوب، قال: ومن طبه؟ قال: لبيد بن الأعصم اليهودي من بني زريق،... الحديث. [صحيح البخاري (137/7)].

الثالث: قال: حدثنا إبراهيم بن منذر، حدثنا أنس بن عياض، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ طب، حتى إنه ليخيل إليه أنه قد صنع الشيء وما صنعه، وإنه دعا ربه، ثم قال: «أشعرت أن الله قد أفتاني فيما استفتيته فيه» فقالت عائشة: فما ذاك يا رسول الله؟

قال: " جاءني رجلان، فجلس أحدهما عند رأسي، والآخر عند رجلي، فقال أحدهما لصاحبه: ما وجع الرجل؟ قال: مطبوب، قال: من طبه؟ قال: لبيد بن الأعصم... الحديث. [صحيح البخاري (83/8)].

الرابع: حدثني عبد الله بن محمد، قال: سمعت ابن عيينة، يقول: أول من حدثنا به ابن جريج، يقول: حدثني آل عروة، عن عروة، فسألت هشاما، عنه، فحدثنا عن أبيه، عن عائشة، رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ سحر، حتى كان يرى أنه يأتي النساء ولا يأتينهن، قال سفيان: وهذا أشد ما يكون من السحر، إذا كان كذا، فقال: "يا عائشة، أعلمت أن الله قد أفتاني فيما استفتيته فيه، أتاني رجلان، فقعد أحدهما عند رأسي، والآخر عند رجلي، فقال الذي عند رأسي للآخر: ما بال الرجل؟ قال: مطبوب، قال: ومن طبه؟ قال: لبيد بن أعصم - رجل من بني زريق حليف لليهود كان منافقا ... الحديث [قال: صحيح البخاري (137/7)]

الخامس: قال البخاري: حدثني محمد بن المثنى، حدثنا يحيى، حدثنا هشام، قال: حدثني أبي، عن عائشة: «أن النبي ﷺ سحر، حتى كان يخيل إليه أنه صنع شيئا ولم يصنعه» [صحيح البخاري (101/4)].

الفرع الرابع: حديث "لطم موسى عليه السلام ملك الموت": عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: "أرسل ملك الموت إلى موسى عليهما السلام، فلما جاءه صكه، فرجع إلى ربه، فقال: أرسلتني إلى عبد لا يريد الموت، قال: ارجع إليه فقل له يضع يده على متن ثور، فله بما غطت يده بكل شعرة سنة، قال: أي رب، ثم ماذا؟ قال: ثم الموت، قال: فالآن، قال: فسأل الله أن يدينه من الأرض المقدسة رمية بحجر، قال أبوهريرة: فقال رسول الله ﷺ: «لو كنت ثم لأريتكم قبره، إلى جانب الطريق تحت الكثيب الأحمر» قال وأخبرنا معمر، عن همام، حدثنا أبوهريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه. أخرجه معمر بن راشد (153هـ) في الجامع (101)، وأحمد (102)، والبخاري (103)، لكن ليس في لفظ البخاري "فلطم موسى عليه السلام عين ملك الموت ففقأها"، بل هو عند مسلم (104) وغيره، ورواه النسائي (105) وابن أبي عاصم في السنة (106)، وابن حبان (107)

والكلاباذي في بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار⁽¹⁰⁸⁾، والحاكم⁽¹⁰⁹⁾ والبيهقي في الأسماء والصفات⁽¹¹⁰⁾....

تخريج الإمام البخاري: هذا الحديث أخرجه البخاري بإسنادين ...

الأول: قال: حدثنا محمود، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: " أرسل ملك الموت إلى موسى عليهما السلام، فلما جاءه صكه، فرجع إلى ربه، فقال: أرسلتني إلى عبد لا يريد الموت، فرد الله عليه عينه وقال: ارجع، فقل له: يضع يده على متن ثور فله بكل ما غطت به يده بكل شعرة سنة، قال: أي رب، ثم ماذا؟ قال: ثم الموت، قال: فالآن، فسأل الله أن يدنيه من الأرض المقدسة رمية بحجر "، قال: قال رسول الله ﷺ: «فلو كنت ثم لأريتكم قبره، إلى جانب الطريق، عند الكثيب الأحمر». صحيح البخاري (90/2).

الثاني: قال: حدثنا يحيى بن موسى، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: " أرسل ملك الموت إلى موسى عليهما السلام، فلما جاءه صكه، فرجع إلى ربه، فقال: أرسلتني إلى عبد لا يريد الموت، قال: ارجع إليه فقل له يضع يده على متن ثور، فله بما غطت يده بكل شعرة سنة، قال: أي رب، ثم ماذا؟ قال: ثم الموت، قال: فالآن، قال: فسأل الله أن يدنيه من الأرض المقدسة رمية بحجر، قال أبوهريرة: فقال رسول الله ﷺ: «لو كنت ثم لأريتكم قبره، إلى جانب الطريق تحت الكثيب الأحمر» قال وأخبرنا معمر، عن همام، حدثنا أبوهريرة، عن النبي ﷺ نحوه. صحيح البخاري (157/4).

الفرع الخامس: حديث "لولا بنو إسرائيل لم يخزن اللحم، ولولا حواء لم تكن أنثى زوجها": أخرجه إسحاق بن راهويه⁽¹¹¹⁾، وأحمد⁽¹¹²⁾، والبخاري⁽¹¹³⁾، ومسلم⁽¹¹⁴⁾ وابن حبان⁽¹¹⁵⁾ والحاكم⁽¹¹⁶⁾ وأبو عوانة في المستخرج⁽¹¹⁷⁾، وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم⁽¹¹⁸⁾، وأبو نعيم في الحلية⁽¹¹⁹⁾، والبغوي في شرح السنة⁽¹²⁰⁾...

تخريج الإمام البخاري: هذا الحديث أخرجه البخاري بإسنادين:

الأول: قال: حدثنا بشر بن محمد، أخبرنا عبد الله، أخبرنا معمر، عن همام، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، نحوه يعني «لولا بنو إسرائيل لم يخنز اللحم، ولولا حواء لم تكن أنثى زوجها». صحيح البخاري (132/4)

الثاني: قال: حدثني عبد الله بن محمد الجعفي، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن همام، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: «لولا بنو إسرائيل لم يخنز اللحم، ولولا حواء لم تكن أنثى زوجها الدهر». صحيح البخاري (154/4).

الفرع السادس: حديث زواج النبي ﷺ من عائشة وهي صبية بنت ست سنين ودخوله بها وهي بنت تسع: عن عائشة رضي الله عنها: (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزَوَّجَهَا وَهِيَ بِنْتُ سِتِّ سِنِينَ، وَأَدْخَلَتْ عَلَيْهِ وَهِيَ بِنْتُ تِسْعٍ، وَمَكَثَتْ عِنْدَهُ تِسْعًا). أخرجه أبوداود الطيالسي (121)، وعبد الرزاق (122)، والحميدي (123)، وابن أبي شيبة (124) وإسحاق بن راهويه (125)، وأحمد، والبخاري (126) ومسلم (127) والترمذي (128) وأبوداود (129) والنسائي (130) وابن ماجه (131) وأبويعلى (132) وأبو عوانة في المستخرج (133) والآجري في الشريعة (134)، والطبراني (135) والحاكم (136) وأبونعيم في المستخرج على صحيح مسلم (137) والبغوي في شرح السنة (138)...

تخريج الإمام البخاري: هذا الحديث أخرجه البخاري بخمسة أسانيد:

الأول: قال: حدثني فروة بن أبي المغراء، حدثنا علي بن مسهر، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: «تزوجني النبي ﷺ وأنا بنت ست سنين، فقدمنا المدينة فنزلنا في بني الحارث بن خزرج، فوعكت فتمرق شعري، فوفى جميمة فأتتني أمي أم رومان، وإني لفي أرجوحة، ومعني صواحب لي، فصرخت بي فأتيتهما، ... الحديث. [صحيح البخاري (55/5)].

الثاني: قال: حدثني عبيد بن إسماعيل، حدثنا أبواسامة، عن هشام، عن أبيه، قال: «توفيت خديجة قبل مخرج النبي ﷺ إلى المدينة بثلاث سنين، فلبث سنتين أوقرياً من ذلك، ونكح عائشة وهي بنت ست سنين، ثم بنى بها وهي بنت تسع سنين». صحيح البخاري (56/5)

الثالث: قال: حدثنا محمد بن يوسف، حدثنا سفيان، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها: «أن النبي ﷺ تزوجها وهي بنت ست سنين، وأدخلت عليه وهي بنت تسع، ومكثت عنده تسعا». صحيح البخاري (17 / 7)

الرابع: قال: حدثنا معلى بن أسد، حدثنا وهيب، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، «أن النبي ﷺ تزوجها وهي بنت ست سنين، وبني بها وهي بنت تسع سنين» قال هشام: وأنبت «أنها كانت عنده تسع سنين». صحيح البخاري (17 / 7)

الخامس: قال: حدثنا قبيصة بن عقبة، حدثنا سفيان، عن هشام بن عروة، عن عروة، تزوج النبي ﷺ عائشة وهي بنت ست سنين، وبني بها وهي بنت تسع، ومكثت عنده تسعا". صحيح البخاري (21 / 7).

الفرع السابع: حديث، "الشؤم في ثلاثة..." عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: "إِنَّمَا الشُّؤْمُ فِي ثَلَاثَةٍ: فِي الْفَرَسِ، وَالْمَرْأَةِ، وَالْدَّارِ". أخرجه مالك (139)، أبوداود الطيالسي (140)، والحميدي (141)، وأحمد (142)، والبخاري (143) ومسلم (144) وأبوداود (145) والنسائي (146) والترمذي (147) والبزار (148) وأبو يعلى (149) والطحاوي (150) والطبراني (151) والبعثي (152)...

تخريج الإمام البخاري: هذا الحديث أخرجه البخاري بخمسة أسانيد:

الأول: قال: حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري، قال: أخبرني سالم بن عبد الله، أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: "إِنَّمَا الشُّؤْمُ فِي ثَلَاثَةٍ: فِي الْفَرَسِ، وَالْمَرْأَةِ، وَالْدَّارِ". صحيح البخاري (29 / 4)

الثاني: قال: حدثنا إسماعيل، قال: حدثني مالك، عن ابن شهاب، عن حمزة، وسالم، ابني عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ قال: «الشؤم في المرأة، والدار، والفرس». صحيح البخاري (8 / 7).

الثالث: قال: حدثنا **مُحَمَّدُ بْنُ مَنْهَالٍ**، حدثنا **يزيد بن زريع**، حدثنا **عمر بن مُعْجَدٍ** العسقلاني، عن أبيه، عن ابن عمر، قال: ذكروا الشؤم عند النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: «إن كان الشؤم في شيء ففي الدار، والمرأة، والفرس». صحيح البخاري (8/7)

الرابع: قال: حدثني **عبد الله بن مُعْجَدٍ**، حدثنا **عثمان بن عمر**، حدثنا **يونس**، عن **الزهري**، عن **سالم**، عن ابن عمر، رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ قال: "لا عدوى ولا طيرة، والشؤم في ثلاث: في المرأة، والدار، والدابة". صحيح البخاري (135/7)

الخامس: قال: حدثنا **سعيد بن عفير**، قال: حدثني **ابن وهب**، عن **يونس**، عن **ابن شهاب**، قال: أخبرني **سالم بن عبد الله**، و**حمزة**، أن **عبد الله بن عمر**، رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: "لا عدوى ولا طيرة، إنما الشؤم في ثلاث: في الفرس، والمرأة، والدار". صحيح البخاري (138/7).

الفرع الثامن: حديث الذباب: عن **أبي هريرة** رضي الله عنه عن **الرسول** ﷺ أنه قال "إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه فيه، ثم ليطرحه فإن في أحد جناحيه شفاء وفي الآخر داء". أخرجه **أبوداود الطيالسي** (153) و**إسحاق بن راهويه** (154) و**أحمد** (155) و**الدارمي** (156)، و**البخاري** (157)، و**النسائي** (158)، و**ابن خزيمة** (159)، و**ابن حبان** (160)، و**الطحاوي** (161)، و**البيهقي** (162).

تخريج الإمام البخاري: هذا الحديث أخرجه البخاري بإسنادين:

الأول: قال: حدثنا **خالد بن مخلد**، حدثنا **سليمان بن بلال**، قال: حدثني **عتبة بن مسلم**، قال: أخبرني **عبيد بن حنين**، قال: سمعت **أبا هريرة** رضي الله عنه، يقول: قال النبي ﷺ: «إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه ثم لينزعه، فإن في إحدى جناحيه داء والأخرى شفاء».

الثاني: قال: حدثنا **قتيبة**، حدثنا **إسماعيل بن جعفر**، عن **عتبة بن مسلم**، مولى **بني تميم**، عن **عبيد بن حنين**، مولى **بني زريق**، عن **أبي هريرة** رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا وقع الذباب في إناء

أحدكم فليغمسه كله، ثم ليطرحه، فإن في أحد جناحيه شفاء، وفي الآخر داء». صحيح البخاري (140 /7).

الفرع التاسع: حديث سجود الشمس تحت العرش: عن أبي ذر عن رسول الله ﷺ أنه قال حين غربت الشمس: "أتدري أين تذهب هذه؟". قلت: الله ورسوله أعلم. قال: "فإنها تذهب حتى تسجد تحت العرش فتستأذن فيؤذن لها، ويوشك أن تسجد فلا يقبل منها، وتستأذن فلا يؤذن لها، فيقال لها ارجعي من حيث جئت فتطلع من مغربها. وذلك قوله تعالى: ﴿والشمس تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم﴾. أخرجه أبوداود الطيالسي، وابن أبي شيبة، أحمد (163)، والبخاري (164)، ومسلم (165)، والترمذي، والنسائي (166)، ومُحَمَّد بن نصر المروزي (167)، والبخاري (168)، وأبو عوانة (169)، والطحاوي¹⁷⁰، وابن منده (171)، وأبو الشيخ في العظمة (172)، وأبونعيم (173)، وابن حبان (174)، وأبو عمرو الداني (175)، والبيهقي (176)...

تخريج الإمام البخاري: هذا الحديث أخرجه البخاري بإسنادين:

الأول: قال: حدثنا مُحَمَّد بن يوسف، حدثنا سفيان، عن الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: قال النبي ﷺ: لأبي ذر حين غربت الشمس: «أتدري أين تذهب؟»، قلت: الله ورسوله أعلم، قال: "فإنها تذهب حتى تسجد تحت العرش، فتستأذن فيؤذن لها ويوشك أن تسجد، فلا يقبل منها، وتستأذن فلا يؤذن لها يقال لها: ارجعي من حيث جئت، فتطلع من مغربها، فذلك قوله تعالى: ﴿والشمس تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم﴾ [يس: 38]" صحيح البخاري (107/4)

الثاني: قال: حدثنا أبونعيم، حدثنا الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: كنت مع النبي ﷺ في المسجد عند غروب الشمس، فقال: «يا أبا ذر أتدري أين تغرب الشمس؟» قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «فإنها تذهب حتى تسجد تحت العرش»، فذلك قوله تعالى: ﴿والشمس تجري لمستقر﴾ [يس: 38] لها ذلك تقدير العزيز العليم. صحيح البخاري (6/123).

الفرع العاشر: حديث إتيان النبي ﷺ نساءه في ليلة واحدة بغسل واحد: عن أنس بن مالك رضي الله عنه (أن نبي الله صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نساءه في الليلة الواحدة، وله يومئذ تسع نسوة). أخرجه الفضل بن دكين (219هـ) (177)، وابن أبي شيبة (235هـ) (178)، وأحمد (179)، والبخاري (180)، ومسلم (181)، والترمذي (182)، والنسائي (183)، وابن ماجه (184)، والبخاري (185)، وأبو يعلى (186)، والدولابي (187)، وأبو عوانة في المستخرج (188)، وابن حبان (189)، والبيهقي (190). وفي لفظ آخر عن أنس رضي الله عنه: "كان النبي صلى الله عليه وسلم يدور على نساءه في الساعة الواحدة من الليل والنهار، وهن إحدى عشرة"، قال قتادة: قلت لأنس: أوكان يطيقه؟ قال: "كنا نتحدث أنه أعطي قوة ثلاثين". وقال سعيد عن قتادة إن أنسا حدثهم "تسع نسوة". أخرجه أحمد (191)، والبخاري (192)، والنسائي في الكبرى (193)، وأبو يعلى (194)، وابن حبان (195)...

تخريج الإمام البخاري: هذا الحديث أخرجه البخاري بثلاثة أسانيد:

الأول: قال: - حدثنا عبد الأعلى بن حماد، قال: حدثنا يزيد بن زريع، قال: حدثنا سعيد، عن قتادة، أن أنس بن مالك حدثهم أن نبي الله ﷺ كان «يطوف على نساءه، في الليلة الواحدة، وله يومئذ تسع نسوة». صحيح البخاري (1/65).

الثاني: قال: - حدثنا مسدد، حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا سعيد، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ كان يطوف على نساءه في ليلة واحدة، وله تسع نسوة»، وقال لي خليفة: حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا سعيد، عن قتادة، أن أنسا حدثهم، عن النبي ﷺ. صحيح البخاري (3/7).

الثالث: قال: - حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا معاذ بن هشام، قال: حدثني أبي، عن قتادة، قال: حدثنا أنس بن مالك قال: «كان النبي ﷺ يدور على نساءه في الساعة الواحدة، من الليل والنهار، وهن إحدى عشرة» قال: قلت لأنس أوكان يطيقه؟ قال: كنا نتحدث «أنه أعطي قوة ثلاثين» وقال سعيد، عن قتادة، إن أنسا، حدثهم «تسع نسوة». صحيح البخاري (1/62).

الفرع الحادي عشر: حديث من تصبّح كل يوم سبع تمرات عجوة، لم يضره سم أو سحر: أخرجه الحميدي وأبو بكر بن أبي شيبة وأحمد والبخاري ومسلم وأبوداود والنسائي وأبو يعلى وأبونعيم في المستخرج والطحاوي في مشكل الآثار، والبيهقي في السنن الكبرى والبغوي ...

تخريج الإمام البخاري: هذا الحديث أخرجه بأربعة أسانيد:

الأول: قال: حدثنا جمعة بن عبد الله، حدثنا مروان، أخبرنا هاشم بن هاشم، أخبرنا عامر بن سعد، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «من تصبّح كل يوم سبع تمرات عجوة، لم يضره في ذلك اليوم سم ولا سحر». صحيح البخاري (80 / 7)

الثاني: قال: حدثنا علي، حدثنا مروان، أخبرنا هاشم، أخبرنا عامر بن سعد، عن أبيه ﷺ: قال: قال النبي ﷺ: «من اصطبّح كل يوم تمرات عجوة، لم يضره سم، ولا سحر ذلك اليوم إلى الليل» وقال غيره: «سبع تمرات» صحيح البخاري (138 / 7)

الثالث: قال: حدثنا إسحاق بن منصور، أخبرنا أبوسامة، حدثنا هاشم بن هاشم، قال: سمعت عامر بن سعد، سمعت سعدا بن سعد يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من تصبّح سبع تمرات عجوة، لم يضره ذلك اليوم سم ولا سحر». صحيح البخاري (138 / 7)

الرابع: قال: حدثنا محمد بن سلام، حدثنا أحمد بن بشير وأبو بكر، أخبرنا هاشم بن هاشم، قال: أخبرني عامر بن سعد، قال: سمعت أبي، يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من اصطبّح بسبع تمرات عجوة، لم يضره ذلك اليوم سم، ولا سحر». صحيح البخاري (140 / 7).

الفرع الثاني عشر: حديث "المؤمن يأكل في معي واحد، والكافر يأكل في سبعة أمعاء": أخرجه معمر بن راشد في جامعه، ومالك وأبوداود الطيالسي والحميدي وإسحاق بن راهويه وأحمد وابن أبي شيبة والدارمي والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه والبخاري وابن حبان وأبو عونا في المستخرج والطبراني والبيهقي ...

تخريج الإمام البخاري: هذا الحديث أخرجه البخاري بخمسة أسانيد:

الأول: قال البخاري: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا عبد الصمد، حدثنا شعبة، عن واقد بن محمد، عن نافع، قال: كان ابن عمر، لا يأكل حتى يؤتى بمسكين يأكل معه، فأدخلت رجلاً يأكل معه فأكل كثيراً، فقال: يا نافع، لا تدخل هذا علي، سمعت النبي ﷺ يقول: «المؤمن يأكل في معي واحد، والكافر يأكل في سبعة أمعاء». صحيح البخاري (71/7)

الثاني: قال: حدثنا محمد بن سلام، أخبرنا عبدة، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال رسول الله ﷺ: «إن المؤمن يأكل في معي واحد، وإن الكافر أو المنافق - فلا أدري أيهما قال عبيد الله - يأكل في سبعة أمعاء» وقال ابن بكير: حدثنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ بمثله. صحيح البخاري (71/7)

الثالث: قال: حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان، عن عمرو، قال: كان أبو هنيئ رجلاً أكولاً، فقال له ابن عمر: إن رسول الله ﷺ قال: «إن الكافر يأكل في سبعة أمعاء» فقال: فأنا أومن بالله ورسوله. صحيح البخاري (71/7)

الرابع: قال: حدثنا إسماعيل، قال: حدثني مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: "يأكل المسلم في معي واحد، والكافر يأكل في سبعة أمعاء". صحيح البخاري (72/7)

الخامس: قال: حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا شعبة، عن عدي بن ثابت، عن أبي حازم، عن أبي هريرة، أن رجلاً كان يأكل أكلاً كثيراً، فأسلم، فكان يأكل أكلاً قليلاً، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: «إن المؤمن يأكل في معي واحد، والكافر يأكل في سبعة أمعاء». صحيح البخاري (72/7).

الفرع الثالث عشر: حديث الشرب من ألبان الإبل وأبوالها: عن أنس رضي الله عنه: أن ناساً من عرينة اجتووا المدينة «فرخص لهم رسول الله ﷺ أن يأتوا إبل الصدقة، فيشربوا من ألبانها، وأبوالها»، فقتلوا الراعي، واستاقوا الذود، فأرسل رسول الله ﷺ، فأتي بهم، فقطع أيديهم وأرجلهم، وسمّر أعينهم، وتركهم بالحرّة يعضون الحجارة". أخرجه أبوداود الطيالسي، وأحمد والبخاري ومسلم

وأبوداود والترمذي والنسائي وابن ماجه والبخاري وأبويعلى وأبوعوانة في مستخرجه، والطحاوي وابن حبان والبيهقي..

تخريج الإمام البخاري: هذا الحديث أخرجه البخاري بخمسة أسانيد:

الأول: قال: حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن شعبة حدثنا قتادة عن أنس رضي الله عنه: أن ناسا من عرينة اجتتوا المدينة «فرخص لهم رسول الله ﷺ أن يأتوا إبل الصدقة، فيشربوا من ألبانها، وأبوالها»، ... الحديث. [صحيح البخاري (2/ 130)].

الثاني: قال: حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا سلام بن مسكين حدثنا ثابت، عن أنس: أن ناسا كان بهم سقم، قالوا: يا رسول الله آونا وأطعمنا، فلما صحوا، قالوا: إن المدينة وخمة، فأنزلهم الحرة في ذود له، فقال: «اشربوا ألبانها» فلما صحوا قتلوا راعي النبي ﷺ واستاقوا ذوده، فبعث في آثارهم، فقطع أيديهم وأرجلهم، وسمر أعينهم، فرأيت الرجل منهم يكدم الأرض بلسانه حتى يموت... [صحيح البخاري (7/ 123)].

الثالث: قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا همام، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه: «أن ناسا اجتتوا في المدينة، فأمرهم النبي ﷺ أن يلحقوا براعيه - يعني الإبل - فيشربوا من ألبانها وأبوالها، فلحقوا براعيه، فشربوا من ألبانها وأبوالها، حتى صلحت أبدانهم، فقتلوا الراعي وساقوا الإبل... الحديث. [صحيح البخاري (7/ 123)].

الرابع: قال: حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا حماد عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس بن مالك: أن رهطا من عكل، أوقال: عرينة، ولا أعلمه إلا قال: من عكل، قدموا المدينة «فأمر لهم النبي ﷺ بلقاح، وأمرهم أن يخرجوا فيشربوا من أبوالها وألبانها» فشربوا حتى إذا برئوا قتلوا الراعي، واستاقوا النعم، فبلغ ذلك النبي ﷺ غدوة، فبعث الطلب في إثرهم... الحديث... [صحيح البخاري (8/ 163)].

الخامس: قال: حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا أبوبشر إسماعيل بن إبراهيم الأسدي: حدثنا الحجاج بن أبي عثمان حدثني أبورجاء من آل أبي قلابة: حدثني أبوقلابة: أن عمر بن عبد العزيز أبرز سريره يوما للناس، ثم أذن لهم فدخلوا، فقال: ما تقولون في القسامة؟ قال: نقول: القسامة القود بما حق، وقد أقادت بها الخلفاء. قال لي: ما تقول يا أبا قلابة؟ ونصبي للناس، فقلت: يا أمير المؤمنين، عندك رءوس الأجناد وأشرف العرب، رأييت لو أن خمسين منهم شهدوا على رجل محصن بدمشق أنه قد زنى، لم يروه، أكنت ترجمه؟ قال: لا. قلت: رأييت لو أن خمسين منهم شهدوا على رجل بجمص أنه سرق، أكنت تقطعه ولم يروه؟ قال: لا، قلت: فوالله ما قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدا قط إلا في إحدى ثلاث خصال: رجل قتل بجريرة نفسه فقتل، أو رجل زنى بعد إحصان، أو رجل حارب الله ورسوله، وارتد عن الإسلام. فقال القوم: أوليس قد حدث أنس بن مالك: أن رسول الله ﷺ قطع في السرقة، وسمر الأعين، ثم نبذهم في الشمس؟ فقلت: أنا أحدثكم حديث أنس: حدثني أنس: أن نفرا من عكل ثمانية، قدموا على رسول الله ﷺ فبايعوه على الإسلام، فاستوخموا الأرض فسقمت أجسامهم، فشكوا ذلك إلى رسول الله ﷺ، قال: «أفلا تخرجون مع راعينا في إبله، فتصيّبون من ألبانها وأبوالها» قالوا: بلى، فخرجوا فشربوا من ألبانها وأبوالها، فصحوا، فقتلوا راعي رسول الله ﷺ وأطردوا النعم، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فأرسل في آثارهم، فأدركوا فجيء بهم، فأمر بهم فقطعت أيديهم وأرجلهم، وسمر أعينهم، ثم نبذهم في الشمس حتى ماتوا...). صحيح البخاري (9/9).

الفرع الرابع عشر: حديث انشقاق القمر على عهده ﷺ: عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: انشق القمر على عهد رسول الله ﷺ شقتين، فقال النبي ﷺ: «اشهدوا». أخرجه أبو داود الطيالسي والحميدي وأحمد والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي والبخاري والطحاوي وابن حبان والطبراني...

تخريج الإمام البخاري: هذا الحديث أخرجه من حديث ابن مسعود وابن عباس وأنس رضي الله عنهم، بستة أسانيد:

الأول: قال: حدثنا **صدقة بن الفضل**، أخبرنا ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن أبي معمر، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: انشق القمر على عهد رسول الله ﷺ شقتين، فقال النبي ﷺ: «اشهدوا». صحيح البخاري (206/4)

الثاني: قال: حدثنا **عبدان**، عن أبي حمزة، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن أبي معمر، عن عبد الله رضي الله عنه، قال: انشق القمر ونحن مع النبي ﷺ بمخى، فقال: «اشهدوا» وذهبت فرقة نحو الجبل وقال: أبو الضحى، عن مسروق، عن عبد الله، انشق بمكة، وتابعه محمد بن مسلم، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن أبي معمر، عن عبد الله. صحيح البخاري (49/5).

الثالث: قال: حدثنا **مسدد**، حدثنا يحيى، عن شعبة، وسفيان، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن أبي معمر، عن ابن مسعود، قال: انشق القمر على عهد رسول الله ﷺ فرقتين، فرقة فوق الجبل، وفرقة دونه، فقال رسول الله ﷺ: «اشهدوا». صحيح البخاري (142/6).

الرابع: قال: حدثنا **علي بن عبد الله**، حدثنا سفيان، أخبرنا ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن أبي معمر، عن عبد الله، قال: انشق القمر ونحن مع النبي ﷺ فصار فرقتين فقال لنا: «اشهدوا اشهدوا». صحيح البخاري (142 /6)

الخامس: قال: حدثنا **يحيى بن بكير**، قال: حدثني بكر، عن جعفر، عن عراك بن مالك، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «انشق القمر في زمان النبي ﷺ». صحيح البخاري (142 /6)

السادس: قال: حدثنا **مسدد**، حدثنا يحيى، حدثنا شعبة، عن قتادة، عن أنس، قال: «انشق القمر فرقتين». صحيح البخاري (142 /6).

الفرع الخامس عشر: "لا عدوى ولا طيرة... الحديث": أخرجه مالك ومعمر بن راشد وإسماعيل بن جعفر وأبوداود الطيالسي والحميدي وعلي بن الجعد وابن أبي شيبه وإسحاق بن

راهويه وأحمد والبخاري ومسلم والترمذي وأبوداود والنسائي وابن ماجه والبزار وأبويعلی والطحاوي وابن حبان والطبراني والبيهقي والبغوي....

تخريج الإمام البخاري: هذا الحديث أخرجه البخاري بسبعة أسانيد:

الأول: قال: - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله، حدثنا إبراهيم بن سعد، عن صالح، عن ابن شهاب، قال: أخبرني أبوسلمة بن عبد الرحمن، وغيره، أن أبا هريرة رضي الله عنه، قال: إن رسول الله ﷺ قال: «لا عدوى ولا صفر ولا هامة» فقال أعرابي: يا رسول الله، فما بال إبلي، تكون في الرمل كأنها الطباء، فيأتي البعير الأجرب فيدخل بينها فيجرهما؟ فقال: «فمن أعدى الأول؟» رواه الزهري، عن أبي سلمة، وسنان بن أبي سنان. صحيح البخاري (128 / 7).

الثاني: قال: - حدثني عبد الله بن محمد، حدثنا عثمان بن عمر، حدثنا يونس، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ قال: " لا عدوى ولا طيرة، والشؤم في ثلاث: في المرأة، والدار، والدابة". صحيح البخاري (135 / 7)

الثالث: قال: - حدثنا مسلم بن إبراهيم، حدثنا هشام، حدثنا قتادة، عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: " لا عدوى ولا طيرة، ويعجبني الفأل الصالح: الكلمة الحسنة". [صحيح البخاري (135 / 7)].

الرابع: قال - حدثنا محمد بن الحكم، حدثنا النضر، أخبرنا إسرائيل، أخبرنا أبوحصين، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «لا عدوى ولا طيرة، ولا هامة ولا صفر». [صحيح البخاري (135 / 7)].

الخامس: قال: حدثني عبد الله بن محمد، حدثنا هشام بن يوسف، أخبرنا معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «لا عدوى ولا صفر، ولا هامة» فقال أعرابي: يا رسول الله، فما بال الإبل، تكون في الرمل كأنها الطباء، فيخالطها البعير الأجرب فيجرهما؟ فقال رسول الله ﷺ: «فمن أعدى الأول». [صحيح البخاري (138 / 7)].

السادس: قال: - حدثنا سعيد بن عفير، قال: حدثني ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب، قال: أخبرني سالم بن عبد الله، وحمزة، أن عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: " لا عدوى ولا طيرة، إنما الشؤم في ثلاث: في الفرس، والمرأة، والدار". صحيح البخاري (138 /7)

السابع: قال: - حدثني محمد بن بشار، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، قال: سمعت قتادة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «لا عدوى ولا طيرة، ويعجبني الفأل» قالوا: وما الفأل؟ قال: «كلمة طيبة». [صحيح البخاري (139 /7)].

الفرع السادس عشر: حديث، "أمرت أن أقاتل الناس..." أخرجه الشافعي⁽¹⁹⁶⁾، وأبوداود الطيالسي¹⁹⁷، وعبد الرزاق الصنعاني⁽¹⁹⁸⁾، وسعيد بن منصور⁽¹⁹⁹⁾ (227 هـ)، وابن أبي شيبه⁽²⁰⁰⁾، وإسحاق بن راهويه⁽²⁰¹⁾، وأحمد⁽²⁰²⁾، وابن زنجويه⁽²⁰³⁾ (251 هـ)، والدارمي⁽²⁰⁴⁾، والبخاري، ومسلم⁽²⁰⁵⁾، وأبوداود⁽²⁰⁶⁾، والترمذي⁽²⁰⁷⁾ والنسائي⁽²⁰⁸⁾ وابن ماجه⁽²⁰⁹⁾ وابن أبي عاصم⁽²¹⁰⁾، ومحمد بن نصر المروزي⁽²¹¹⁾، وأبو يعلى⁽²¹²⁾، وابن الجارود⁽²¹³⁾، والخلال⁽²¹⁴⁾، والبخاري⁽²¹⁵⁾، والرويانى⁽²¹⁶⁾، وابن خزيمة⁽²¹⁷⁾، والطحاوي⁽²¹⁸⁾، وابن حبان⁽²¹⁹⁾، والطبراني⁽²²⁰⁾، والدارقطني⁽²²¹⁾، وابن منده⁽²²²⁾، والحاكم⁽²²³⁾، وأبونعيم⁽²²⁴⁾، والبيهقي⁽²²⁵⁾، والبعثي⁽²²⁶⁾...

تخريج الإمام البخاري: هذا الحديث أخرجه البخاري من حديث ابن عمر وأنس بن مالك وأبي هريرة بخمسة أسانيد:

الأول: قال: حدثنا عبد الله بن محمد المسندي، قال: حدثنا أبوروح الحرمي بن عمارة قال: حدثنا شعبة عن واقد بن محمد قال: سمعت أبي يحدث عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله». [صحيح البخاري (14 /1)].

الثاني: قال: حدثنا نعيم، قال: حدثنا ابن المبارك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها، وصلوا صلاتنا، واستقبلوا قبلتنا، وذبحوا ذبيحتنا، فقد حرمت علينا دماؤهم وأموالهم، إلا بحقها وحسابهم على الله». [صحيح البخاري (1/ 87 ح 392)].

الثالث: قال: حدثنا أبو اليمان الحكم بن نافع أخبرنا شعيب بن أبي حمزة عن الزهري حدثنا عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: لما توفي رسول الله ﷺ وكان أبوبكر رضي الله عنه، وكفر من كفر من العرب، فقال عمر رضي الله عنه: كيف تقاتل الناس؟ وقد قال رسول الله ﷺ: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فمن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه، وحسابه على الله". [صحيح البخاري (2/ 105 ح 1399)].

الرابع: قال: حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن أبا هريرة، قال: لما توفي النبي ﷺ واستخلف أبوبكر، وكفر من كفر من العرب، قال عمر: يا أبا بكر، كيف تقاتل الناس، وقد قال رسول الله ﷺ: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فمن قال: لا إله إلا الله، فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه، وحسابه على الله". [صحيح البخاري (9/ 15 ح 6924)].

الخامس: قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا ليث، عن عقيل، عن الزهري، أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة، قال: لما توفي رسول الله ﷺ واستخلف أبوبكر بعده، وكفر من كفر من العرب، قال عمر لأبي بكر: كيف تقاتل الناس؟ وقد قال رسول الله ﷺ: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فمن قال: لا إله إلا الله عصم مني ماله ونفسه، إلا بحقه وحسابه على الله"،... الحديث [صحيح البخاري (9/ 93 ح 7284)].

خلاصة هذا المبحث: من خلال عرض هذا التخريج المفصل لهذه الأحاديث المتكلم فيها⁽²²⁷⁾ ندرك بأن الإمام البخاري لم يتفرد بروايتها، بل كان دقيقاً في إخراجها في الصحيح، وكأنه علم أن الناس ربما تطعن فيها، فعمد إلى تخريج طرقها المتعددة بما سبق عرضه لبيان شهرة

هذه الأحاديث في الطبقات قبله، مع ما علم من روايتها من غير طريقه قبله وبعده وفي عصره، وبهذا تكون كل السهام الموجهة للطعن فيه وفي جامعته بسبب هذه الأحاديث وغيرها مرتدة في نحور الطاعنين، فإن المنصف يرى أن الإمام ليس هو من اختلق هذه الأحاديث، ولم يتفرد بها، فليس لنا إلا أن نجزم بأن هذه الطعون في حقيقتها غير موجهة للبخاري ذاته، بل المقصود بها الأحاديث ومرجعية السنة ذاتها، وحيث تكون الأجوبة عنها بمنهجية أخرى وصيغ مختلفة، وليس هذا موضع ذلك.

كان ينبغي على هؤلاء الطاعنين لو كانوا منصفين ومتجردين أن يصنفوا الأحاديث التي تفرد بها البخاري ورواها وحده دون غيره -إن وجدت-، ثم ينقدوها بتجرد وموضوعية وبعلم، وحينها نسلم لهم بهذا النقد العلمي، ولكن لم يكن هذا منهجهم، بل قصدوا إلى هدم المرجعية التي يدين بها المسلمون، وهي السنة المشرفة، وهيئات.

المبحث السادس: ما قيمة المستخرجات على صحيح البخاري، كمستخرج أبي بكر الإسماعيلي (371 هـ) ومستخرج أبي نعيم (430 هـ)؟ أليست هذه المستخرجات على صحيح البخاري هي الكتب التي عنت بإخراج أحاديث صحيح البخاري من غير طريقه وتجتمع معه في أسانيده؟ فالروايات في المستخرجات هي متابعات لروايات البخاري، وهي دليل آخر على عدم تفرد البخاري بأحاديث كتابه الجامع، غير أنني أستدرك فأقول إنَّ هناك أحاديث - وهي قليلة جداً - ضاقت مخارجها على أصحاب هذه المستخرجات فرووها من طريق البخاري، نبّه الحافظ ابن حجر على طائفة منها. ومن ذلك: قال البخاري: حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي، حدثنا محمد بن قُليح، حدثنا أبي، قال: حدثني هلال بن علي، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: "بيننا أنا نائم إذا زُمر، حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم، فقال: هلم، فقلت: أين؟ قال: إلى النار والله، قلت: وما شأنهم؟ قال: إنهم ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقري. ثم إذا زمرة، حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم، فقال: هلم، قلت: أين؟ قال: إلى النار والله، قلت: ما شأنهم؟ قال: إنهم ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقري، فلا أراه يخلص منهم إلا مثل همل النعم" (228).

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري: "حديث أبي هريرة أيضا أخرجه من رواية فليح بن سليمان عن هلال بن علي عن عطاء بن يسار عنه، ورجال سنده كلهم مدنيون، وقد ضاق مخرجه على الإسماعيلي وأبي نعيم وسائر من استخرج على الصحيح، فأخرجوه من عدة طرق عن البخاري عن إبراهيم بن المنذر عن محمد بن فليح عن أبيه".

لكن الحديث مروي في مصادر كثيرة، غير جملة: "بيننا أنا نائم" ورواها البخاري في موضع آخر بلفظ: "بينما أنا قائم"⁽²²⁹⁾، وهي أوجه كما ذكر الحافظ ابن حجر⁽²³⁰⁾، وللعبارة تأويل كما نبّه عليه بعض الشراح.

المبحث السابع: كيف سلّم المنتقدون المعاصرون لصحيح البخاري بصحة تعقبات الدارقطني - أو غيره - دون مناقشة؟

وكان ينبغي - اتباعاً لمنهج الإنصاف والتجرد والموضوعية في البحث العلمي - أن يعتبر بتصحيح البخاري في المقابل، وهو إمام في فنه واختصاصه، فلا يفصل في الحكم إلا بعد النظر والتحقيق، وكان أقل ما يلزم في هذه الأحوال أن يقال - مثلاً -: اختلف البخاري والدارقطني في هذه الأحاديث، ثم يُعمد إلى البحث في هذا الاختلاف، لا التسليم للدارقطني ابتداءً، وهذا يدلّ على حدّث أحدثه من اتباع الهوى. وما أحسب الطاعنين في أحاديث البخاري المتكئين على انتقاد الإمام الدارقطني اطلعوا على هذه الانتقادات، وقد لقيت من هؤلاء طائفة من الأساتذة لا يدرون ما قال الدارقطني، وأين قال وكيف قال، كلّ ما في الأمر أنهم سمعوا أن هناك من علماء الحديث من ينتقد صحيح البخاري، فأعطوا لأنفسهم الحقّ في الانتقاد والطعن، لا النقد المبني على منهج علمي، وهم لم يبلغوا ذلك المبلغ، فارتقوا مرتقى صعباً.

إنّ مجرّد الطعن في بعض أحاديث الجامع لا يعدّ حجة على ثبوت ما انتقد عليه، بل المسألة خاضعة للفحص والدليل، لا للدعاوي والاحتمال، ثم يقال لهؤلاء الذين اعتمدوا مسلك الإمام الدارقطني: كم حديثاً انتقده على البخاري وحده؟ الجواب أنه لم يتجاوز الثمانية والسبعين حديثاً، وهو ما يدلّ على أنه لم يجد غير ذلك، ولوجود لتكلّم فيها، أمن هذا الموقف يفتح بعض المعاصرين

الباب لانتقاد كل الجامع وإسقاطه من الاعتبار والحجية؟ ويصير النقد لصحيح البخاري مشاعا لكل من هبّ ودرج؟

إذا كان الدارقطني وهو إمام الحديث في زمانه وحجة فيه اقتصر انتقاده على بعض الأحاديث، وقد أجاب العلماء على ذلك، وأن ذلك اجتهد منه ربما أصاب في بعضها - قيل خمسة أحاديث على رأي-، ولم يصب في أكثرها، فكيف بمن لا صلة له بعلم الحديث، بل ولا بعلم من علوم الشريعة أن يخوض في هذا الأمر الخطير؟ وصدق من قال: من تحدّث في غير فنّه أتى بالعجائب.

المبحث الثامن: ألا يعلم هؤلاء المنتقدون لصحيح البخاري أنّ من قطع بصحّته وجزم بسلامة منهجه هم أكثر الفقهاء وعلماء أصول الفقه المختصّون في الدلالات والمقاصد وغير ذلك من قضايا فقه المتون؟ فصحيح البخاري ليس مصدرا للحديث الصحيح خاصا بالمحدثين، أومرجعا للسلفية كما قد يتوهم بعضهم اليوم، بل هو مصدر جامع للسنة، اتفق أهل السنة بمختلف تخصصاتهم - فقهاء وأصوليون ومحدثون، حنفية ومالكية وشافعية وحنابلة... - على اعتماده والاحتجاج به. وإن شهادة الأصوليين والفقهاء بصحّة ما في جامع البخاري ما يرفع عنه تهمة النكارة في المتون بدعوى مناقضة بعضها لصريح القرآن، أو معارضتها صريح العقل، أو للقياس أو غير ذلك كما يندن جماعة من العقلانيين والحدائين ومن لا هوية له اليوم، فموقف أهل الفقه والأصول حصانة من هذه الناحية، ومن زعم أنّ في صحيح البخاري ما يناقض القرآن أو العقل فهو اتهام للفقهاء والأصوليين في شهاداتهم، واتهامهم بالسكوت عن الباطل وحاشاهم.

وهذه بعض شهاداتهم ونصوصهم في ذلك:

قال أبو إسحاق الإسفراييني: (أهل الصنعة مجمعون على أنّ الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحّة أصولها ومتونها، ولا يحصل الخلاف فيها بحال، وإن حصل فذاك اختلاف في طرقها ورواتها)⁽²³¹⁾. وقال أبو المعالي الجويني: (لوحلف إنسان بطلاق امرأته أنّ ما في كتابي البخاريّ ومسلم مما حكما بصحّته من قول النبي ﷺ لما ألزمته الطلاق، ولا حنته لإجماع علماء المسلمين على صحتهما)⁽²³²⁾. قال الزركشي: (وأكثر استدراك الدارقطني يرجع إلى

المسانيد من غير ترجيح المتن⁽²³³⁾. وقال ابن الصلاح- في التعليق على كلام أبي عبد الله الحميدي في كتابه الجمع بين الصحيحين: "لم نجد من الأئمة الماضين عليهم السلام أجمعين من أفصح لنا في جميع ما جمعه بالصحة إلا هذين الإمامين"-: (فإنما المراد بكل ذلك مقاصد الكتاب وموضوعه ومتون الأبواب دون التراجم ونحوها)⁽²³⁴⁾. وقال العيني: (اتفق علماء الشرق والغرب، على أنه ليس بعد كتاب الله تعالى أصح من صحيح البخاري ومسلم)⁽²³⁵⁾. وقال الشوكاني: (ولا حاجة لنا في الكلام على رجال إسناده، فقد أجمع أهل هذا الشأن أنّ أحاديث الصحيحين أو أحدهما، كلّها من المعلوم صدقه بالمقبول المجمع على ثبوته. وعند هذه الإجماعات تندفع كلّ شبهة، ويزول كلّ تشكيك. وقد دفع أكابر الأئمة من تعرض للكلام على شيء مما فيهما، وردّوه أبلغ ردّ، وبيّنوا صحته أكمل بيان. فالكلام على إسناده بعد هذا، لا يأتي بفائدة يعتدّ بها. فكلّ رواته قد جازوا القنطرة، وارتفع عنهم القيل والقال، وصاروا أكبر من أن يتكلّم فيهم بكلام، أو يتناولهم طعن طاعن، أو توهين موهن. اهـ)⁽²³⁶⁾. وقال الشوكاني أيضا: (واعلم أنّ ما كان من أحاديث هذا الكتاب في أحد الصحيحين، فقد أسفر فيه صبح الصحة لكلّ ذي عينين، لأنّه قد قطع عرق النزاع ما صحّ من الإجماع، على تلقّي جميع الطوائف الإسلامية لما فيهما بالقبول، وهذه رتبة فوق رتبة التصحيح عند جميع أهل المعقول والمنقول على أنّهما قد جمعا في كتابيهما من أعلى أنواع الصحيح ما اقتدى به وبرجاله من تصدّى بعدهما للتصحيح)⁽²³⁷⁾. وقال شاه ولي الله الدهلوي: (أما الصحيحان فقد اتفق المحدثون على أنّ جميع ما فيهما من المتّصل المرفوع صحيح بالقطع، وأنّهما متواتران إلى مصنفيهما، وأنّ كلّ من يُهوّن أمرهما فهو مبتدع متّبّع غير سبيل المؤمنين)⁽²³⁸⁾.

فهذه بعض شهادات بعض الفقهاء والأصوليين سقتها - على كثرتها - للردّ على من يزعم أنّه يفهم النصوص، ويدّعي التعارض والتناقض بين الحديث والحديث وبين الحديث والقرآن أو غير ذلك، وهذا افتيات على هؤلاء العلماء العارفين بدلالات الألفاظ والمعاني والاختلاف، المدركين لما يجوز وما لا يجوز من المعاني.

لكن ربما يقول قائل إن من سمّيت من العلماء ليسوا كل الفقهاء والأصوليين، فإن من الفقهاء من انتقد أحاديث مروية في صحيح البخاري وغيره، وربما ردها لمخالفة بعض القواعد التي رسموها،

كمخالفتها لعموم البلوى، أوللقياس، أولمخالفة عمل الراوي لما رواه، ونحوذلك، ولم يردوها لأن البخاري رواها وأخطأ فيها أو كذب، بل إن هذه القضايا لا تلزم البخاري ولا المحدثين، بل لا تلزم جميع العلماء، لأنها مسائل اجتهادية خلافية، باعثها الخلاف في الفهم والتفعيد، وهي تجري في فضاء المسائل الفرعية، وما كان من ذلك فإنه لا يقدح واقعياً في الصحيح.

الخاتمة

مما سبق تحريره في هذا الورقات يمكن إجمال النتائج مختصرة:

1- إن النقد الحديثي عملية لا يختلف فيها المحققون، لكن بشرط توفر مؤهلات النقد، وكذا التزام شروطه، وليس لأحد أن يخوض فيما لا يعلمه أو يحسنه، وليس لأحد أن يتعسف في تطبيق الشروط المنهجية العلمية في العملية النقدية.

2- الإمام البخاري بشرٌ يصيب ويخطئ، لكن المنهج العلمي يقتضي إثبات أخطائه بالأدلة والحجج، ولا تردّ الروايات بمثل هذا المبرر السخيف، ولو كان الأمر على ذلك ما سلّم أحد من ردّ كلامه وإبطاله.

3- تبين في هذه المقالة أنّ الإمام البخاري لم يتفرد بالأحاديث التي أودع في جامعه، بل رواها غيره من المحدثين، فليس حقاً أن يتوجّه إليه النقد والاعتراض.

4- وكذلك علمنا من هذه المقالة أنّ الإمام البخاري لم يتفرد بتصحيح حديث لم يسبق إلى تصحيحه.

5- وكذا علمنا أنّ الإمام البخاري لم يبتدع شروطاً لقبول الحديث، بل سبقه العلماء إلى ذلك، بل هي شروط المحدثين كافة.

6- تبين لنا أنّ كلّ الانتقادات الموجّهة إلى صحيح البخاري من النقاد المتقدمين كالدارقطني متوجّهة في الأغلب الأعم إلى بعض الأسانيد، ولم تسلم من الردّ، فلا يصحّ اعتمادها للولوج إلى الصحيح طعناً ورداً.

7- وفي الأخير أقول: إنّ السنّة محفوظة ولولم يخلق الله البخاري؛ لأنّ ما رواه البخاري لم يتفرّد به، وأنّ السنّة كانت جاريةً قبله وفي زمانه وبعده. فلوافترضنا اليوم حذف الأحاديث التي انتقدوها بل لوافترضنا زوال جامع البخاري، فهل تزول السنّة النبوية بزواله؟ كلا، لأنّ أحاديث الجامع علّمت أسانيدھا المتّصلة المحفوظة في مصادر السنّة المختلفة وهي كثيرة جدّاً.

8- وإذا شئنا الاختصار نقول: إنّ كل الطعون الموجهة للبخاري وجامعه، إنّما قصد به السنّة المشرفة ذاتها في أغلب الدراسات، وإن بدا من بعضهم تحري المنهجية في النقد والمناقشة، لكن في المآل هو الطعن في السنّة والحديث، لأنّ بزوال البخاري تلحق به بقية المصادر التي لم تشتط شروطه.

المصادر والمراجع

- 1- الأسماء والصفات للبيهقي، تحقيق عبد الله بن مُحمّد الحاشدي، مكتبة السوادي، (جدة، السعودية)، ط 1، 1413هـ/1993م.
- 2- الإيمان، مُحمّد بن إسحاق بن يحيى بن منده، تحقيق علي بن مُحمّد بن ناصر الفقيهي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 2، 1406هـ.
- 3- البحر الزخار، أبوبكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم، 1409هـ، بيروت، لبنان، المدينة المنورة- السعودية.
- 4- بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار، الكلاباذي، تحقيق مُحمّد حسن مُحمّد حسن إسماعيل، أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط 1، 1420هـ/1999م.
- 5- البحر المحيط. الزركشي، بدر الدين مُحمّد بن بهادر، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ط 1، 1409هـ/1988م.
- 6- البخاري غير معصوم .. لكن كل ما كتبه صحيح"، مقالة للشيخ جعفر شيخ إدريس منشورة على موقعه بتاريخ 21 جانفي 2016
- 7- بؤس التنوير، نقد شبهات وأكذوبات أيلال رشيد حول البخاري وصحيحه، عبد الحميد بن مُحمّد المير، مركز قرطبة لدراسة الحضارة الإسلامية، الإصدار الأول 2018، ص 238

- 8- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، تحقيق بشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1422هـ/ 2002م.
- 9- تذكرة الحفاظ للذهبي. دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط 1، 1419هـ/ 1998م.
- 10- تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين ﷺ، بعناية أحمد الزعبي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 1، 1419هـ/ 1998م.
- 11- تعظيم قدر الصلاة، أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المروزي، تحقيق عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار، (المدينة المنورة- السعودية)، ط 1، 1406هـ.
- 12- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر القرطبي، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، مؤسسة قرطبة..
- 13- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، القرطبي، ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، دار الكتب العلمية. تحقيق محمد عبد القادر عطا.
- 14- جامع الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط 2، 1395هـ/ 1975م.
- 15- الجامع (المطبوع آخر مصنف عبد الرزاق في "الجزئين 10، 11 من المصنف")، معمر بن أبي عمرو راشد الأزدي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت، (ط 2، 1403هـ).
- 16- الجرح والتعديل، المقدمة، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- 17- حجة الله البالغة، شاه ولي الله الدهلوي، تحقيق السيد سابق، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، ط 1، 1406هـ/ 2005م.
- 18- حديث علي بن حجر السعدي عن إسماعيل بن جعفر المدني، إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري، تحقيق عمر بن رفود بن رفيد السّفياني، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، ط 1، 1418هـ/ 1998م.

- 19- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبونعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، دار السعادة، مصر، 1394هـ/1974م.
- 20- الرسالة، الشافعي، مُجَّد بن إدريس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. تحقيق أحمد شاكر.
- 21- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة، دار المعارف، الرياض، السعودية، ط 1، 1412 هـ/1992م.
- 22- السنة، ابن أبي عاصم الضحاك، تحقيق مُجَّد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 1، 1400هـ.
- 23- السنة، مُجَّد بن نصر المروزي، تحقيق سالم أحمد السلفي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط 1، 1408هـ.
- 24- سنن أبي داود، تحقيق مُجَّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- 25- سنن ابن ماجه، تحقيق مُجَّد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، لبنان.
- 26- سنن البيهقي الكبرى، تحقيق مُجَّد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، 1414هـ/1994م.
- 27- سنن الدارقطني، علي بن عمر أبوالحسن الدارقطني، تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (1386هـ/1966م).
- 28- سنن الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن أبو مُجَّد الدارمي، تحقيق فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط 1، 1407هـ.
- 29- سنن النسائي الكبرى، أحمد بن شعيب أبوعبد الرحمن النسائي، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1411هـ/1991م.
- 30- سنن سعيد بن منصور، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية، الهند، ط 1، 1403هـ/1982م.
- 31- سنن النسائي، تحقيق عبدالفتاح أبوغدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا، (ط 2)، 1406هـ/1986م.

- 32- السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراتها، عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني، تحقيق رضاء الله بن مُجَدِّ إدريس المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، ط 1، 1416هـ.
- 33- شرح السنة، البغوي، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومُجَدِّ زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، ط 2، 1403هـ/1983م.
- 34- شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن مُجَدِّ بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الطحاوي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1415هـ، 1494م.
- 35- شرح معاني الآثار، الطحاوي، تحقيق (مُجَدِّ زهري النجار، مُجَدِّ سيد جاد الحق، يوسف عبد الرحمن المرعشلي، عالم الكتب، ط 1، 1414هـ/1994م.
- 36- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، مُجَدِّ بن حبان بن أحمد أبوحاتم التميمي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 2، 1414هـ/1993م.
- 37- صحيح ابن خزيمة، أبوبكر مُجَدِّ بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق مُجَدِّ مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان.
- 38- صحيح البخاري، تحقيق مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، ط 3، 1407هـ/1987م.
- 39- صحيح مسلم، تحقيق مُجَدِّ فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- 40- الصلاة، أبونعيم الفضل بن عمرو، المعروف بابن دُكَيْن، تحقيق صلاح بن عايض الشلاحي، مكتبة الغرباء الأثرية، (المدينة، السعودية)، ط 1، 1417هـ/1996م.
- 41- صيانة صحيح مسلم، ابن الصلاح، تحقيق موفق عبدالله القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 2، 1408هـ.
- 42- الشريعة، أبوبكر مُجَدِّ بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّي، تحقيق عبد الله بن عمر بن سليمان الدميحي، دار الوطن، الرياض، السعودية، ط 2، 1420هـ/1999م.
- 43- العظمة، أبو مُجَدِّ عبد الله بن مُجَدِّ بن جعفر بن حيان الأصبهاني، تحقيق رضاء الله بن مُجَدِّ إدريس المباركفوري، دار العاصمة.
- 44- فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري، المكتبة السلفية، بخدمة مُجَدِّ فؤاد عبد الباقي.

- 45- الفوائد، تمام الرازي، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد، 1412هـ، الرياض، السعودية.
- 46- قذائف الحق، مُجَّد الغزالي، دار القلم، دمشق، ط 2، 1418هـ/1997م.
- 47- قطر الولي على حديث الولي، الشوكاني، مُجَّد بن علي، تحقيق إبراهيم إبراهيم هلال، دار الكتب الحديثة، مصر، القاهرة.
- 48- الكامل في الضعفاء، ابن عدي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. ط 1، 1404هـ/1984م
- 49- الكنى والأسماء، أبوبشر مُجَّد بن أحمد بن حماد الدولابي، تحقيق أبوقتيبة نظر مُجَّد الفاريابي، دار ابن حزم، 1421هـ/2000م، بيروت، لبنان.
- 50- مستخرج أبي عوانة، أبوعوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني، تحقيق أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 1، 1419هـ/1998م.
- 51- المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، (بيروت، لبنان)، ط 1، 1411هـ/1990م.
- 52- المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، أبونعيم الأصبهاني، تحقيق مُجَّد حسن مُجَّد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1417هـ/1996م.
- 53- منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، مؤسسة قرطبة، ط 1، تحقيق مُجَّد رشاد سالم.
- 54- المسند، أحمد بن حنبل، تحقيق جماعة من المحققين، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 1، 1419هـ/1998م،
- 55- المصنف في الأحاديث والآثار، أبوبكر ابن أبي شيبة، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط 1، 1409هـ.
- 56- المصنف، عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، ط 2، 1403هـ.
- 57- مشارق الأنوار على صحاح الآثار في شرح غريب الحديث - الموطأ والبخاري ومسلم، حرف العين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. تحقيق: إبراهيم شمس الدين.

- 58- المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة الزهراء، 1404هـ/1983م.
- 59- علل الحديث لابن أبي حاتم، تحقيق فريق من الباحثين بإشراف سعد الحميد وخالد بن عبد الرحمن الجريس مطابع الحميضي، ط 1، 1427هـ/2006م.
- 60- مستخرج أبي عوانة، يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني، تحقيق أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 1، 1419هـ/1998م.
- 61- المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، أحمد بن عبد الله، أبونعيم الأصبهاني، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1417هـ/1996م.
- 62- مسند أبي داود الطيالسي، تحقيق محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، ط 1، 1419هـ/1999م.
- 63- مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، ط 1، 1404هـ/1984م.
- 64- مسند أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، إشراف: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1421هـ/2001م.
- 65- مسند إسحاق بن راهويه، تحقيق عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان، (المدينة المنورة، السعودية)، ط 1، 1412هـ/1991م.
- 66- مسند الحميدي، تحقيق حسن سليم أسد الداراني، دار السقا، دمشق- سوريا، ط 1، 1996م.
- 67- مسند الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- 68- مسند علي بن الجعد، مؤسسة نادر، بيروت، ط 1، 1410هـ/1990م. تحقيق: عامر أحمد حيدر.
- 69- مصطلح التاريخ، أسد رستم، المكتبة العصرية، صيدا، ط 1، 1423هـ/2002م.

- 70- معرفة علوم الحديث، الحاكم مُجَدِّد بن عبد الله، النيسابوري، تحقيق السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 1397هـ/1977م.
- 71- من تكلم فيه وهوموثق، الذهبي، مُجَدِّد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز، تحقيق مُجَدِّد شكور بن محمود الحاجي أمير الميادين، مكتبة المنار، الزرقاء، ط 1، 1406هـ/1986م.
- 72- مقدمة ابن الصلاح، تحقيق نور الدين عتر. دار الفكر، سوريا، ودار الفكر المعاصر، بيروت، 1406هـ/1986م.
- 73- المنتقى من السنن المسندة، ابن الجارود، عبد الله بن علي أبو مُجَدِّد النيسابوري، تحقيق عبد الله عمر البارودي، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، لبنان، ط 1، 1408هـ/1988م.
- 74- من النقل إلى العقل، جزء (من نقد السند إلى نقد المتن)، حسن حنفي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، - وزارة الثقافة، القاهرة.
- 75- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم، بخدمة عبد الله محمود مُجَدِّد عمر. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- 76- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، ابن تيمية، تحقيق مُجَدِّد رشاد سالم. طبعة جامعة الإمام مُجَدِّد بن سعود الإسلامية، ط 1، 1406هـ/1986م،
- 77- الموطأ - رواية مُجَدِّد بن الحسن-، مالك بن أنس تحقيق تقي الدين الندوي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط 1، 1413هـ/1991م.
- 78- الموطأ - رواية يحيى الليثي-، مالك بن أنس، تحقيق مُجَدِّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر.
- 79- النكت على كتاب ابن الصلاح، العسقلاني، ابن حجر، تحقيق: مسعود عبد الحميد السعداني و مُجَدِّد فارس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- 80- النكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي، مُجَدِّد بن عبد الله بن بهادر، تحقيق مُجَدِّد علي سَمَك. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- 81- النكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي، مُجَدِّد بن عبد الله بن بهادر، تحقيق زين العابدين بلا فريج. أضواء السلف، الرياض، ط 1، 1419هـ/1998م.

82- هدى الساري، مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري، العسقلاني، أحمد بن علي، ابن حجر، بخدمة محب الدين الخطيب. المكتبة السلفية.

الهوامش:

- (1) - هدى الساري، مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري، العسقلاني، أحمد بن علي، ابن حجر، ص 347. (الفصل الثامن)، المكتبة السلفية، بخدمة محب الدين الخطيب.
- (2) - منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، 92/4. بخدمة عبد الله محمود محمد عمر. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- (3) - من النقل إلى العقل، جزء (من نقد السند إلى نقد المتن)، حسن حنفي، 20/2 الهيئة المصرية العامة للكتاب، - وزارة الثقافة، القاهرة.
- (4) - من النقل إلى العقل، جزء (من نقد السند إلى نقد المتن)، حسن حنفي، 9/2.
- (5) - مصطلح التاريخ، أسد رستم، ص 12. المكتبة العصرية، صيدا، ط 1، 1423هـ/2002م.
- (6) - الإسناد في التراث الإسلامي ص 26 (نقلا من كتاب "بؤس التنوير، نقد شبهات وأكذوبات أيلول رشيد حول البخاري وصحيحه، عبد الحميد بن محمد المير، مركز قرطبة لدراسة الحضارة الإسلامية، الإصدار الأول 2018، ص 238
- (7) - "البخاري غير معصوم .. لكن كل ما كتبه صحيح"، مقالة للشيخ جعفر شيخ إدريس منشورة على موقعه بتاريخ 21 جانفي 2016.
- (8) - هذه إشارة رمزية للدكتور غير معين، وأنا قصدت جماعة من الدكاترة وقفوا أنفسهم للطعن في الإمام البخاري وجامعه من غير ذكر أحدهم باسمه.
- (9) - تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 322/2. دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1422هـ/2002م.
- (10) - منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، 92/4. بخدمة عبد الله محمود محمد عمر. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- (11) - النكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر، ص 91. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. تحقيق محمد علي سمك.
- (12) - البحر المحيط. الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر، 241/4. طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ط 1، 1409هـ/1988م.
- (13) - الجرح والتعديل، المقدمة، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، 59/1. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- (14) - قال أبو الوليد الباجي: (وقال مالك في عمرو بن عثمان بن عفان: "عمر بن عثمان"، هذا هو المشهور عن مالك، وكذا رواه القعني ومعن وغيرهما عنه، وفي رواية يحيى بن يحيى وابن وهب وابن القاسم: "عمرو"، وكذا سائر الحفاظ غير مالك، وأصحاب

- التاريخ والنسب.. قال ابن أبي أويس: وهم مالك في ذلك، لم يقله غيره... [مشارك الأنوار على صحاح الآثار في شرح غريب الحديث - الموطأ والبخاري ومسلم، حرف العين 196/2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. تحقيق: إبراهيم شمس الدين.
- (15) - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، القرطبي، ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، 153/4. دار الكتب العلمية. تحقيق: محمد عبد القادر عطا.
- (16) - علل الحديث لابن أبي حاتم 36/3، تحقيق فريق من الباحثين بإشراف سعد الحميد وخالد بن عبد الرحمن الجريس مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، 1427 هـ/2006م.
- (17) - كتاب الاعتكاف. باب الاعتكاف في العشر الأوسط من رمضان 51/3 رقم 2044
- (18) - مسند البزار 392/15 رقم 9010
- (19) - المسند، احمد المسند 195/13
- (20) - جامع الترمذي 149/2.
- (21) - العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني 138/15
- (22) - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (9/349)
- (23) - الثقات لابن حبان 669/7 - 670
- (24) - الكامل في الضعفاء 29/4
- (25) - شرح ألفية السيوطي، أحمد محمد شاكر، ص 7. المكتبة العلمية.
- (26) - هدى الساري ص 346
- (27) - هدى الساري ص 346
- (28) - الرسالة، الشافعي، محمد بن إدريس، ص 370. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. تحقيق أحمد شاكر.
- (29) - وفي هذه المسألة مناقشة ليس هذا محلها.
- (30) - انظر معرفة علوم الحديث، الحاكم محمد بن عبد الله، النيسابوري، ص 112، السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 1397 هـ/1977م.
- (31) - فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري، ابن حجر، أحمد بن علي 4/372.
- (32) - المسند، أحمد بن حنبل، 464/10 ح 6417. تحقيق جماعة من المحققين. عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 1، 1419 هـ/1998م،
- (33) - أخرجه البيهقي في السنن الكبرى من من طريق القعني عن مالك عن نافع عن ابن عمر به. 567/5 ح 10907
- (34) - مسند علي بن الجعد 442/1 ح 3014. تحقيق: عامر أحمد حيدر. مؤسسة نادر، بيروت، ط 1، 1410 هـ/1990م.
- (35) - شرح معاني الآثار 10/4 ح 5551. بخدمة يوسف عبد الرحمن المرعشلي. عالم الكتب، ط 1، 1414 هـ/1994 م.
- بخدمة يوسف عبد الرحمن المرعشلي.
- (36) - فتح الباري، ابن حجر، 536/6

- (37) - كتاب العلم، باب من سئل علما وهو مشغول في حديثه، فأتم الحديث ثم أجاب السائل 21/1 ح 59
- (38) - بل الحديث رواه أحمد والبخاري من طريق فليح عن هلال بن علي به. وللبخاري طريق آخر وهو محمد بن فليح عن أبيه، لكن مقرونا بمحمد بن سنان عن فليح بن سليمان به.
- (39) - وقد أخرجه البخاري أيضا في موضع آخر من طريق فليح عن هلال بن علي به في كتاب الرقاق، باب رفع الأمانة 104/8 ح 6496.
- (40) - كان الأولى اعتماد كلام الحافظ ابن حجر الذي في هدي الساري، فإنه جمع أقوال العلماء في فليح، وأشار إلى اعتماده وتحمل روايته فقال: (...) وفليح لقب مشهور من طبقة مالك، احتج به البخاري وأصحاب السنن، وروى له مسلم حديثا واحدا، وهو حديث الإفك، وضعفه يحيى بن معين والنسائي وأبوداود، وقال الساجي: هومن أهل الصدق، وكان يهتم، وقال الدارقطني: "مختلف فيه، ولا بأس به"، وقال ابن عدي: "له أحاديث صالحة مستقيمة وغرائب، وهو عندي لا بأس به". قلت - ابن حجر: لم يعتمد عليه البخاري اعتماده على مالك وابن عيينة وأضرابهما، وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب وبعضها في الرقاق [هدي الساري مقدمة فتح الباري 435/1. وفي فتح الباري في شرح هذا الحديث قال الحافظ: (فليح بصيغة التصغير هو بن سليمان أبو يحيى المدني، من طبقة مالك، وهو صدوق تكلم بعض الأئمة في حفظه، ولم يخرج البخاري من حديثه في الأحكام إلا ما توبع عليه، وأخرج له في المواعظ والآداب وما شاكلها طائفة من أفرادها وهذا منها). [فتح الباري لابن حجر 1/ 142. دار المعرفة، بيروت، 1379 بخدمة محمد فؤاد عبد الباقي. نسخة محب الدين الخطيب]. وهذا الكلام من الحافظ ابن حجر يشير إلى عدم ترك حديث فليح بن سليمان، وأن البخاري احتج به وإن لم يكن في منزلة مالك وابن عيينة، وهو كاف في اعتماده في المناقب والرقاق، مع من زكاه من الأئمة كالدارقطني وابن عدي...
- (41) - سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة 1038/14. دار المعارف، الرياض، السعودية، ط 1، 1412 هـ/1992م.
- (42) - أما حكم الشيخ الألباني بضعف حديث فليح في البخاري فغير مسلم، ولئن تكلم أئمة في فليح فإن البخاري قد اعتمده - وهو واحد من الأئمة المعتمدين-، بل وكذلك احتج به الإمام مسلم - وإن كان في حديث واحد، وكذلك أخرج له بقية الستة، وقال الدارقطني: لا بأس به، احتج به الشيخان - [كما في تذكرة الحفاظ للذهبي 164/1. دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط 1، 1419 هـ/1998م] وترجم له الذهبي في كتابه "من تكلم فيه وهو موثق"، ونقل كلام الدارقطني: "يختلفون فيه، ولا بأس به" ص 152. [مكتبة المنار، الزرقاء، ط 1، 1406 هـ/1986م. تحقيق محمد شكور بن محمود الحاجي أمير الميادين]. ولعل كلام الإمام ابن عدي فاصل في الحكم فيه حيث قال: (ولفليح أحاديث صالحة يروي عن نافع عن ابن عمر نسخة، ويروي عن هلال بن علي عن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة، ويروي عن سائر الشيوخ من أهل المدينة مثل أبي النضر، وغيره أحاديث مستقيمة، وغرائب، وقد اعتمده البخاري في صحاحه، وروى عنه الكثير، وقد روى عنه زيد بن أبي أنيسة، وهو عندي لا بأس به). [الكامل في الضعفاء 2056/6. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. ط 1، 1404 هـ/1984م]

- (43) - منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، 154/7. تحقيق محمد رشاد سالم. مؤسسة قرطبة، ط 1
- (44) - الموطأ (رواية يحيى الليثي)، مالك بن أنس، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر، كتاب القضاء، باب القضاء فيمن ارتد عن الإسلام. عن زيد بن أسلم مرسلاً بلفظ: "من غير دينه فاضربوا عنقه"، 736/2، ح 1413.
- (45) - مسند الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 320، ح 1498.
- (46) - مسند أبي داود الطيالسي، تحقيق محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، ط 1، 1419 هـ 1999 م، (408/4)، ح 2812.
- (47) - مسند الحميدي، تحقيق حسن سليم أسد الداراني، دار السقا، دمشق، سوريا، ط 1، 1996 م، 461/1، ح 543.
- (48) - المصنف، عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، ط 2، 1403 هـ، كتاب اللقطة، باب في الكفر بعد الإيمان، 168/10، ح 18705.
- (49) - المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر ابن أبي شيبة، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط 1، 1409 هـ، كتاب الحدود، في المرتد عن الإسلام ما عليه، 563/5، ح 28992.
- (50) - مسند أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، إشراف: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1421 هـ/2001 م، 364/3، ح 1871.
- (51) - صحيح البخاري، تحقيق مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط 3، 1407 هـ/1987 م، كتاب الجهاد والسير، باب لا يعذب بعذاب الله، 1098/3، ح 2854.
- (52) - سنن أبي داود، تحقيق محمد يحيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، كتاب الحدود، باب الحكم فيمن ارتد، 126/4، ح 4351.
- (53) - جامع الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط 2، 1395 هـ/1975 م، كتاب الحدود، باب ما جاء في المرتد، 59/4، ح 1458.
- (54) - سنن النسائي، تحقيق عبدالفتاح أبوغدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا، ط 2، 1406/1986 م، كتاب تحريم الدم، باب الحكم في المرتد، 104/7، ح 4059.
- (55) - سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، لبنان، كتاب الحدود، باب المرتد عن دينه، 848/2، ح 2535.
- (56) - المنتقى من السنن المسندة، عبد الله بن علي بن الجارود أبو محمد النيسابوري، تحقيق عبد الله عمر البارودي، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، لبنان، ط 1، 1408 هـ/1988 م، باب في الحدود، باب جراح العمد، ص 214 ح 843.
- (57) - شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الطحاوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1415 هـ، 1494 م، 303/7، ح 2864.

- (58) - مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنى أبويعلى الموصلي، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، ط 1، (1404هـ/1984م، 409/4، ح 2532.
- (59) - صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، مُجَدِّد بن حبان بن أحمد أبوحاتم التميمي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 2، 1414هـ/1993م، كتاب الحظر والإباحة، ذكر الزجر عن تذيب شيء من ذوات الأرواح بحرق النار، 421/12، ح 5606.
- (60) - المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب أبوالقاسم الطبراني، تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مكتبة الزهراء، 1404هـ/1983م، 272/10، ح 10638.
- (61) - سنن الدارقطني، علي بن عمر أبوالحسن الدارقطني، تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1386هـ/1966م، كتاب الحدود والديات وغيره، 108/3، ح 90.
- (62) - الفوائد، تمام الرازي، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد، 1412هـ، الرياض، السعودية، 2/ 126، ح 1321.
- (63) - المستدرک علی الصحيحین، الحاكم النيسابوري، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، (بيروت، لبنان)، ط 1، 1411هـ/1990م، 620/3، ح 6295.
- (64) - سنن البيهقي الكبرى، تحقيق مُجَدِّد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، 1414هـ/1994م، كتاب المرتد، باب قتل من ارتدَّ عن الإسلام، 8/ 195، ح 16597.
- (65) - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر القرطبي، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي و مُجَدِّد عبد الكبير البكري، مؤسسة قرطبه، 304/5.
- (66) - شرح السنة، البغوي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مُجَدِّد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، ط 2، 1403هـ/1983م، كتاب قتال أهل البغي، باب قتل المرتد، 237/10، ح 2560.
- (67) - صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب النهي عن طلب الإمارة والحرص عليها 3/ 1456، ح 1733، بخدمة مُجَدِّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- (68) - الموطأ (رواية مُجَدِّد بن الحسن)، مالك بن أنس، تحقيق نقي الدين الندوي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط 1، 1413هـ/ 1991م، أبواب الجنائز، باب ما روي أن الميت يعذب ببكاء الحي، 2/ 110، ح 318. موقوفا على ابن عمر رضي الله عنهما.
- (69) - حديث علي بن حجر السعدي عن إسماعيل بن جعفر المدني، عمر بن رفود بن رفيد السَّفياني، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع. ط 1، 1418هـ/1998م
- (70) - مسند الطيالسي، 39/1، ح 33.
- (71) - مسند الشافعي ص 182، ح 885.
- (72) - مصنف عبد الرزاق الصنعاني، كتاب الجنائز، باب الصبر والبكاء والنياحة، 3/ 554، ح 6675.

- (73) - المصنف، ابن أبي شيبة 61/3، ح 12115
- (74) - مسند إسحاق بن راهويه، تحقيق عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، السعودية، ط 1، 1412هـ/1991م، 662/3، ح 1255.
- (75) - مسند أحمد، 362/1، ح 248.
- (76) - صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب قول النبي ﷺ: (يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه)، ح 1226، 432/1.
- (77) - صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، كتاب الجنائز، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه، 638/2، ح 927.
- (78) - سنن أبي داود، كتاب الجنائز، باب في النوح، 194/3، ح 3129.
- (79) - جامع الترمذي، أبواب الجنائز، باب ما جاء في كراهية البكاء على الميت، 317/3، ح 1002.
- (80) - سنن النسائي، كتاب الجنائز، النهي عن البكاء على الميت، 15/4، ح 1848.
- (81) - سنن ابن ماجه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في الميت يعذب بما نوح عليه، 508/1، ح 1593.
- (82) - حديث علي بن حجر السعدي عن إسماعيل بن جعفر المدني، إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري، تحقيق عمر بن رفود بن رفيد السفياني، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، ط 1، 1418هـ/1998م، ص 152، ح 37.
- (83) - شرح معاني الآثار، الطحاوي، تحقيق محمد زهري النجار، محمد سيد جاد الحق، يوسف عبد الرحمن المرعشلي، عالم الكتب، ط 1، 1414هـ/1994م، كتاب الكراهة، باب البكاء على الميت، 292/4، ح 6462.
- (84) - صحيح ابن حبان، كتاب الجنائز، باب المريض وما يتعلق به، 405/7، ح 3135.
- (85) - المعجم الكبير، 269/12، ح 13081.
- (86) - مسند أبي يعلى، 144/1، ح 155.
- (87) - المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، أبو نعيم الأصبهاني، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1417هـ/1996م، كتاب الصلاة، باب كراهية النياحة على الميت، 12/3، ح 2069.
- (88) - سنن البيهقي الكبرى، كتاب الجنائز، باب سياق أخبار تدل على أن الميت يعذب بالنياحة عليه، 71/4، ح 6958.
- (89) - شرح السنة، كتاب الجنائز، باب ما روي عن النبي ﷺ، أنه قال: إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه، 440/5، ح 1537.
- (90) - مسند الشافعي ص 382، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1400هـ.
- (91) - مسند أحمد، 343/40، ح 24300.
- (92) - مسند إسحاق بن راهويه، 229/2، ح 737.
- (93) - مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الطب، باب في الرجل يسحر ويسم فيعالج، 41/5، ح 23519.
- (94) - صحيح البخاري، كتاب الجزية، باب: هل يعفى عن الذمي إذا سحر، 101/4، ح 3175.
- (95) - صحيح مسلم، كتاب السلام، باب السحر، 1719/4، ح 2189.

- (96) - سنن النسائي الكبرى، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1411هـ/1991م، 380/4، ح 7615.
- (97) - صحيح ابن حبان، كتاب التاريخ، باب كتب النبي ﷺ، 547/14، ح 6584.
- (98) - مسند أبي يعلى، 290/8، ح 4882.
- (99) - سنن البيهقي الكبرى، كتاب القسامة، باب من قال السحر له حقيقة، 135/8، ح 16271.
- (100) - شرح السنة، كتاب الطب والرقى، باب السحر، 185/12، ح 3260.
- (101) - الجامع (المطبوع آخر مصنف عبد الرزاق في "الجزئين 10، 11 من المصنف")، معمر بن أبي عمرو راشد الأزدي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت، ط 2، 1403هـ، 274/11، ح 20530.
- (102) - مسند أحمد، 84/13، ح 7646.
- (103) - صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب من أحب الدفن ليلا في الأرض المقدسة أو نحوها، 449/1، ح 1274.
- (104) - صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى عليه السلام، 1842/4، ح 2372.
- (105) - سنن النسائي، كتاب الجنائز، 118/4، ح 2089.
- (106) - السنة، ابن أبي عاصم الضحاك، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، (بيروت، لبنان)، (ط 1)، (1400هـ)، 266/1، ح 599.
- (107) - صحيح ابن حبان، كتاب التاريخ، باب بدء الخلق، 112/14، ح 6223.
- (108) - بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار، الكلاباذي، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1420هـ/1999م، ص 354.
- (109) - المستدرك على الصحيحين، كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين، باب ذكر وفاة هارون بن عمران فإنه مات قبل موسى عليهما السلام، 632/2، ح 4107.
- (110) - الأسماء والصفات للبيهقي، تحقيق عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادى، جدة، السعودية، ط 1، 1413هـ/1993م، 449/02، ح 1032.
- (111) - مسند إسحاق بن راهويه، 168/1، ح 115.
- (112) - مسند أحمد، 402/13، ح 8032.
- (113) - صحيح البخاري، كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ﴾ [البقرة 30]، 1212/3، ح 3152.
- (114) - صحيح مسلم، كتاب الرضاع، باب لولا حواء لم تكن أنثى زوجها الدهر، 1092/2، ح 1470.
- (115) - صحيح ابن حبان، كتاب النكاح، باب معاشره الزوجين، 477/9، ح 4169.
- (116) - المستدرك على الصحيحين، كتاب البر والصلة، 194/4، ح 7341.

- (117) - مستخرج أبي عوانة، يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني، تحقيق أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 1، 1419هـ/1998م، كتاب الحج، باب ذكر الأخبار الدالة على إيجاب مداراة الرجل امرأته على ما فيها من الأخلاق المذمومة...، (143/3)، ح 4502.
- (118) - المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، كتاب النكاح، باب في مداراة النساء، 143/4، ح 3450.
- (119) - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبونعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، دار السعادة، مصر، (1394هـ/1974م)، 389/8.
- (120) - شرح السنة، كتاب النكاح، باب المداراة مع النساء، 164/9، ح 2335.
- (121) - مسند الطيالسي، 66/3، ح 1558.
- (122) - مصنف عبد الرزاق، 162/6، ح 10349.
- (123) - مسند الحميدي، 273/1، ح 233.
- (124) - مصنف ابن أبي شيبة، كتاب التاريخ، 18/7، ح 33927.
- (125) - مسند إسحاق بن راهويه 1033/3، ح 1784.
- (126) - صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب إنكاح الرجل ولده الصغار، 1973/5، ح 4840.
- (127) - صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب تزويج الأب البكر الصغيرة، 1038/2، ح 1422.
- (128) - جامع الترمذي، كتاب النكاح، باب إكراه اليتيمة على التزويج، 417/3، ح 1109.
- (129) - سنن أبي داود، كتاب النكاح، باب في تزويج الصغار، 645/1، ح 2121.
- (130) - سنن النسائي، كتاب النكاح، باب البناء بابنة تسع، 131/6، ح 3379.
- (131) - سنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب نكاح الصغار يزوجهن الآباء، 604/1، ح 1877.
- (132) - مسند أبي يعلى، 132/8، ح 467.
- (133) - مستخرج أبي عوانة، كتاب الحج، باب الإباحة للأب أن يزوج الصغيرة ولا يستأذنها...، 79/3، ح 4266.
- (134) - الشريعة، أبوبكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجري، تحقيق عبد الله بن عمر بن سليمان الدميحي، دار الوطن، (الرياض، السعودية)، ط 2، 1420هـ/1999م، كتاب فضائل عائشة رضي الله عنها، باب ذكر مقدار سن عائشة رضي الله عنها وقت تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم، (2398/5)، ح 1879.
- (135) - المعجم الكبير 149/10، ح 10279.
- (136) - المستدرک على الصحيحين، كتاب معرفة الصحابة - رضي الله عنهم -، باب تسمية أزواج رسول الله ﷺ - في الجاهلية والإسلام، 5/4، ح 6715.
- (137) - المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، كتاب النكاح، 87/4، ح 3312.
- (138) - شرح السنة، كتاب اللباس، باب الأرجوحة، 136/12، ح 3224.
- (139) - موطأ مالك رواية محمد بن الحسن الشيباني، باب النوادر، ص 338، ح 962.
- (140) - مسند الطيالسي، 124/3، ح 1641.

- (141) - مسند الحميدي 518/1، ح 633.
- (142) - مسند أحمد، 459/10، ح 6405.
- (143) - صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب ما يذكر من شؤم الفرس، 1049/3، ح 2703.
- (144) - صحيح مسلم، كتاب السلام، باب الطيرة والفأل ويكون فيه من الشؤم، 1746/4، ح 2225.
- (145) - سنن أبي داود، كتاب الطب، باب في الطيرة، 19/4، ح 3922.
- (146) - سنن النسائي، كتاب الخيل، باب شؤم الخيل، 220/6، ح 3568.
- (147) - جامع الترمذي، كتاب الأدب، باب ما جاء في الشؤم، 126/5، ح 2824.
- (148) - البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم، 1409هـ، بيروت، لبنان، المدينة المنورة، السعودية، 290/3، ح 1082.
- (149) - مسند أبي يعلى، 198/1، ح 229.
- (150) - شرح معاني الآثار، كتاب الكراهة، باب الرجل يكون به الداء هل يجتنب أم لا؟ 313/4، ح 7092.
- (151) - المعجم الكبير، 132/6، ح 5747.
- (152) - شرح السنة، كتاب النكاح، باب ما يتقى من فتنة النساء، 12/9، ح 2244.
- (153) - مسند الطيالسي، 642/3، ح 2302.
- (154) - مسند إسحاق بن راهويه، 177/1، ح 125.
- (155) - مسند أحمد، 46/12، ح 7141.
- (156) - سنن الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن أبو نوح الدارمي، تحقيق فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط 1، 1407هـ، 135/2، ح 2039.
- (157) - صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه فإن في إحدى جناحيه داء وفي الأخرى شفاء، 1206/3، ح 3142.
- (158) - سنن النسائي، كتاب الفرع والعتية، باب الذباب يقع في الإناء، 178/7، ح 4262.
- (159) - صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، (بيروت، لبنان)، كتاب الوضوء، باب ذكر الدليل على أن سقوط الذباب في الماء لا ينجسه، 56/1، ح 105.
- (160) - صحيح ابن حبان، كتاب الطهارة، باب المياه، 53/4، ح 1246.
- (161) - شرح مشكل الآثار، 340/8، ح 3291.
- (162) - السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الطهارة، باب مالا نفس له سائلة إذا مات في الماء القليل، 252/1، ح 1124.
- (163) - مسند أحمد، 282/35، ح 21352.
- (164) - صحيح البخاري، كتاب التفسير، سورة يس، 1806/4، ح 4524.
- (165) - صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان، 138/1، ح 159.
- (166) - سنن النسائي الكبرى، كتاب التفسير، سورة يس، 439/6، ح 11430.

- (167) - تعظيم قدر الصلاة، أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المزوزي، تحقيق عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، السعودية، ط 1، 1406هـ، 329/1، ح 320.
- (168) - مسند البزار، 409/9، ح 4014.
- (169) - مستخرج أبي عوانة 100/1 ح 323.
- (170) - شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1415هـ/1494م، 254/1 ح 281.
- (171) - الإيمان، محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده، تحقيق علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 2، 1406هـ، 924/2، ح 1012.
- (172) - العظمة، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني، تحقيق رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، السعودية، ط 1، 1408هـ، 1190/4، ح 65543.
- (173) - المسند المستخرج على صحيح مسلم 221/1 ح 387.
- (174) - صحيح ابن حبان، كتاب التاريخ، باب بدء الخلق، 24/14، ح 6154.
- (175) - السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراتها، عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني، تحقيق رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، (دار العاصمة، الرياض)، ط 1، 1416هـ، 1267/6، ح 708.
- (176) - الأسماء والصفات، 273/02، ح 836.
- (177) - الصلاة، الفضل بن عمرو، أبونعيم، المعروف بابن دُكَيْن، تحقيق صلاح بن عايض الشلاحي، مكتبة الغرباء الأثرية، (المدينة، السعودية)، (ط 1)، (1417هـ/1996م)، باب الرجل يجامع ثم يعود، (ص 85 ح 44).
- (178) - مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الطهارات، باب الرجل يطوف على نسائه ليلة، (136/1)، ح (1561).
- (179) - مسند أحمد، (127/20)، ح (12701).
- (180) - صحيح البخاري، كتاب الغسل، باب الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره، (109/1)، ح (280).
- (181) - صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب جواز نوم الجنب واستحباب الوضوء له وغسل الفرج إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يجامع، 249/1، ح 309.
- (182) - جامع الترمذي، كتاب الطهارة، باب ما جاء في الرجل يطوف على نسائه بغسل واحد، (259/1)، ح (140).
- (183) - سنن النسائي، كتاب النكاح، ذكر أمر رسول الله ﷺ في النكاح، (53/6)، ح (3198).
- (184) - سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء فيمن يغتسل من جميع نسائه غسلًا واحدًا، (194/1)، ح (588).
- (185) - مسند البزار (334/2)، ح (7093).
- (186) - مسند أبي يعلى، (455/5)، ح (3175).
- (187) - الكنى والأسماء، أبويشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي، تحقيق أبوقتيبة نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم، 1421هـ/2000م، بيروت، لبنان، 518/2، ح 942.

- (188) - مستخرج أبي عوانة، كتاب الإيمان، بيان إيجاب الوضوء على الجنب إذا أراد أن يعود في الجماع، والإباحة لمن طاف على نسائه بغسل واحد، (236/1)، ح (798).
- (189) - صحيح ابن حبان، كتاب الطهارة، باب أحكام الجنب، (9/4)، ح (1209).
- (190) - السنن الكبرى للبيهقي، كتاب النكاح، باب ما أبيح له من النساء أكثر من أربع، (54/7)، ح (13130).
- (191) - مسند أحمد، (472/21)، ح (14109).
- (192) - صحيح البخاري، كتاب الغسل، باب إذا جامع ثم عاد ومن دار على نسائه في غسل واحد، (105/1)، ح (265).
- (193) - سنن النسائي الكبرى، كتاب عشرة النساء، طواف الرجل على نسائه في الليلة الواحدة، (328/5)، ح (9033).
- (194) - مسند أبي يعلى، (318/5)، ح (2941).
- (195) - صحيح ابن حبان، كتاب الطهارة، باب أحكام الجنب، 8/4، ح 1208.
- (196) - مسند الشافعي ص 208 ح
- (197) - مسند أبي داود الطيالسي 534/2 ح 1206
- (198) - مصنف عبد الرزاق الصنعاني 43/4 ح 6916، 66/6 ح 10021، 67/6 ح 10022،
- (199) - سنن سعيد بن منصور، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية، الهند، ط 1، 1403 هـ/1982 م، 373/2 ح 2901
- (200) - مصنف ابن أبي شيبة 384/2 ح 2933، 556/5 ح 28934،
- (201) - مسند إسحاق بن راهويه 294/1 ح 272، 320/1 ح 304
- (202) - مسند أحمد بن حنبل 229/1 ح 67، 270/1 ح 117، ...
- (203) - الأموال، ابن زنجويه، تحقيق شاعر ذيب فياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية الطبعة: الأولى، 1406 هـ/ 1986 م، 113/1 ح 90، 91، 92،
- (204) - مسند الدارمي 1588/3 ح 2490
- (205) - صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله 51/1 ح 32، 52/1 ح 33، وح 35، 53/1 ح 35
- (206) - سنن أبي داود، كتاب الزكاة، 93/2 ح 1556، وفي كتاب الجهاد، باب على ما يقاتل المشركون 44/3 ح 2640...
- (207) - جامع الترمذي، أبواب الإيمان، باب ما جاء أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله 299/4 ح 2606....
- (208) - سنن النسائي، كتاب الزكاة، باب مانع الزكاة 14/5 ح 2443، وفي كتاب الجهاد، باب وجوب الجهاد 4/6 ح 3090....
- (209) - سنن ابن ماجه، باب في الإيمان 27/1 ح 71، وفي كتاب الفتن، باب الكف عمن قال: لا إله إلا الله 1295/2 ح 3927
- (210) - الأحاد والمثاني 71/4 ح 2021، تحقيق باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية، الرياض، ط 1، 1411 هـ/1991 م.

- (²¹¹) - السنة، مُجدد بن نصر المروزي، تحقيق سالم أحمد السلفي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط 1، 1408هـ. ص 49 ح 146.
- (²¹²) - مسند أبي يعلى باب في ما أمر رسول الله ﷺ بالدعاء إلى توحيد الله عز وجل والقتال عليها، 69/1 ح 68، 189/4 ح 2282.
- (²¹³) - المنتقى، ابن الجارود، عبد الله بن علي، المحقق: عبد الله عمر البارودي، الناشر: مؤسسة الكتاب الثقافية - بيروت، ط 1، 1408هـ/1988م، ص 258 ح 1032.
- (²¹⁴) - السنة، لأبي بكر أحمد بن مُجدد الخلال، عطية الزهراني، دار الراية، الرياض، ط 1، 1410هـ/1989م، 61/4 ح 1171، 63/4 ح 1174...
- (²¹⁵) - مسند البزار 334/1 ح 217، 199/7 ح 2769...
- (²¹⁶) - مسند الروياني، مُجدد بن هارون، تحقيق أيمن علي أبو عياني، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ط 1، 1416هـ، 432/2 ح 1452.
- (²¹⁷) - صحيح ابن خزيمة، كتاب الزكاة، صحيح ابن خزيمة، باب الدليل على أن دم المرء وماله إنما يجرمان بعد الشهادة بإقام الصلاة وإيتاء الزكاة إذا وجبت ... 8/4 ح 2248.
- (²¹⁸) - شرح مشكل الآثار، الطحاوي، أحمد بن مُجدد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1515هـ، 82/15 ح 5851...
- (²¹⁹) - الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان، ترتيب ابن بلبان، شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1408هـ/1988م، 400/1 ح 174.
- (²²⁰) - المعجم الكبير، الطبراني، 183/2 ح 1746...
- (²²¹) - سنن الدارقطني، كتاب الصلاة، باب تحريم دماهم وأموالهم إذا شهدوا بالشهادتين وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، 1/432 ح 892.
- (²²²) - الإيمان، لابن منده، مُجدد بن إسحاق، علي بن مُجدد بن ناصر الفقيهي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2، 1406هـ، 162/1 ح 23...
- (²²³) - المستدرک، الحاكم النيسابوري، 544/1 ح 1428...
- (²²⁴) - المسند المستخرج على صحيح مسلم 115/1 ح 113...
- (²²⁵) - السنن الكبرى، البيهقي 131/3 ح 5140، 5141 ح 5141.
- (²²⁶) - شرح السنة، البغوي، الحسين بن مسعود، 66/1 ح 32، 33 ح 34...

- (227) - وقد ركزت على عرض الأحاديث المشهورة التي تردد نقدها والطعن فيها في دراسات معاصرة كثيرة، أردت كشف الزور الواقع في هذه الدراسات وتبرئة الإمام البخاري مما رموه به.
- (228) - الجامع الصحيح، البخاري، كتاب الرقاق، باب في الحوض، وقول الله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾، 465/11
- (229) - كتاب الرقاق، باب الحوض 121/8 ح 6587
- (230) - قال الحافظ ابن حجر: (قوله "بيننا أنا نائم" كذا بالنون للأكثر، وللکشميهني "نائم" بالقاف وهو أوجه، والمراد به قيامه على الحوض يوم القيامة، وتوجه الأولى بأنه رأى في المنام ما سيقع له في الآخرة). فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري، 474/11. المكتبة السلفية، بخدمة محمد فؤاد عبد الباقي.
- (231) - النكت على كتاب ابن الصلاح، العسقلاني، ابن حجر، 115/1، تحقيق مسعود عبد الحميد السعداني ومحمد فارس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- (232) - صيانة صحيح مسلم، ابن الصلاح ص 85، 86، تحقيق موفق عبدالله القادر، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط 2، 1408هـ.
- (233) - النكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي، محمد بن عبد الله بن بھادر، 287/1، تحقيق زين العابدين بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، ط 1، 1419هـ/1998م.
- (234) - مقدمة ابن الصلاح، ص 26. تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، ودار الفكر المعاصر، بيروت، 1406هـ/1986م.
- (235) - عمدة القارئ شرح صحيح البخاري، العيني، بدر الدين، محمود بن أحمد، دار الفكر 5/1
- (236) - قطر الولي على حديث الولي، الشوكاني، محمد بن علي ص 208، تحقيق إبراهيم هلال، دار الكتب الحديثة، مصر، القاهرة.
- (237) - تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين ﷺ، بعناية أحمد الزعبي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 1، 1419هـ/1998م، ص 16
- (238) - حجة الله البالغة، شاه ولي الله الدهلوي، تحقيق السيد سابق، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، ط 1، 1406هـ/2005م، 232/1